

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٥١

الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

بالانضمام إلى أسرة الدول التي تسير على طريق الحرية والعدالة والديمقراطية منذ عقود طويلة - أو قرون.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٥

البند ٣٨ من جدول الأعمال

وقد ركز إعلان وخطة عمل ماناغوا المعتمدان في ١٩٩٤ في المؤتمر الثاني، والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على الحاجة إلى اشتراك منظومة الأمم المتحدة النشط في هذه العملية الآخذة في الاتساع.

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية والمعقود في بوخارست، كررت التأكيد على ما لمنظومة الأمم المتحدة من أهمية كبرى في مساعدة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على مواجهة التحديات الماثلة أمامها.

تقرير الأمين العام (A/52/513)

مشروع قرار (A/52/L.28)

اليوم، وفقا لتوصية الوثيقة، سناقش أفكارا ومقترحات جديدة فيما يتعلق بتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الديمقراطية والحكم السليم في تلك الدول، وكذلك توفير المساعدة في إنجاز مهامها ذات الأولوية. وأعتقد أن وضع مسألة زيادة تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تحت مظلة الأمم المتحدة الواسعة يكتسب دوما أهمية أكبر في ضوء

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نناقش اليوم بندا هاما يتعلق بالسبل والآليات التي يمكن بها النهوض بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ولقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن التغيرات الجذرية الأخيرة على الساحة الدولية أعطت دفعة قوية لعملية إشاعة الديمقراطية على الصعيد العالمي. فمنذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات المستعادة حديثا، الذي انعقد في مانيلا عام ١٩٨٨، شهدنا بزوغ عدد كبير من البلدان التي أوفت بتطلعات شعوبها،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ديمقراطية تعرقل إذا هي حققت المنافع لقليلين يمثلون نخبة.

ولهذا السبب فإن التأكيد على أن الديمقراطية، والتنمية واحترام حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ويدعم كل منها الآخر هو تأكيد صحيح. إن تفاعلها يعزز الأثر على مجتمعاتها. والحكومات التي تتبنى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وتساعد الجهود الإنمائية لصالح المجتمع بأسره تكون لها صورة رفيعة على الصعيدين الداخلي والدولي. وهناك قصص نجاح عديدة في العالم النامي تشهد على ذلك.

لقد أخذ المجتمع الدولي يبدى اهتماماً أكبر وأعمق بالدور الذي يمكن أن تقوم به القيم الديمقراطية في حل المسائل الوطنية الطويلة الأمد، وفي تحسين البيئة الدولية. وهذه المناقشات تتردد أصدائها وتكتسب مجموعة من الأشكال. وقد شارك بلدي في العديد منها.

هذا العام، تشرفت رومانيا باستضافة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية. وقد حظي المؤتمر باشتراك حوالي ٨٠ بلداً و ٤٧ منظمة غير حكومية من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا. والوثيقة السياسية المعنونة "استعراض مرحلي وتوصيات" الموزعة بصفتها الوثيقة A/52/334، التي اعتمدت بتوافق الآراء، تعترف بظهور فكر جديد بشأن القيم الديمقراطية وإمكاناتها لجعل الديمقراطية تعمل في خدمة التنمية والرفاه. والتحليل الشامل البعيد المدى للعمليات الديمقراطية التي حدثت مؤخراً يعطي قيمة خاصة لتلك الوثيقة. وقد أكد وزراء وممثلو الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذين اجتمعوا في بوخارست، مرة أخرى التزامهم بعملية إشاعة الديمقراطية في مجتمعاتهم.

لقد اعترفوا بعلاقة التكافل والتوطيد المتبادل القائمة بين الديمقراطية والتنمية والحكم السليم. وانتهوا إلى أن إشاعة الديمقراطية حركة عالمية قائمة على قيم مشتركة تشمل الشمال والجنوب، الشرق والغرب، وتتجاوز حدود المواجهات التقليدية. وحددت وثيقة بوخارست اعترافاً شبه عالمي بأن نموذج الحكم الديمقراطي هو أفضل النماذج التي تضمن وجود إطار الحريات الكفيل بالتوصل إلى حلول دائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأقر المجتمعون بأن التحدي الحقيقي اليوم

العملية الجارية الخاصة بتجديد الأمم المتحدة وإصلاحها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوسائل دعم آليات رصد تشكيل وتطوير تلك الدول حتى يمكن توفير وإيصال المساعدة المحددة بسرعة. وأعتقد أيضاً أن انخراط الأمم المتحدة بشكل أعمق في عملية إشاعة الديمقراطية المستمرة العالمية النطاق هذه سيفيد إلى حد كبير المنظمة نفسها في هذه الفترة من عمرها التي تمر فيها بتحول هيكلي أساسي، يرمي - في جملة أمور - إلى زيادة إضفاء طابع الديمقراطية على إجراءاتها ووسائل عملها.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو الوفود إلى الإسهام بشكل بنّاء في تحقيق تعاون أوثق بين الحكومات والأمم المتحدة في مجال تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

الآن أعطي الكلمة لممثل رومانيا ليعرض مشروع القرار A/52/L.28.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إننا، إذ نقف على عتبة عام ٢٠٠٠، نتاح لنا فرصة لم يسبق لها مثيل للعيش في عالم مفتوح - عالم يتوفر فيه اتصال وتفاعل دائم. إن حركته المستمرة لا يمكن وقفها. والعولمة لا يمكن أن تماثل بعدها الاقتصادي فحسب. إن العولمة تعني، فوق كل شيء، تكريس القيم العالمية والمصادر الرمزية للقوة، إنها تعني معرفة أوسع، وبالتالي، تفهما وتعاوناً أفضل.

إن العالم لم يعد بعد الآن مكاناً لحرب باردة، مقسماً بشكل لا يقبل المصالحة بين الأصدقاء والأعداء. والتغيرات الآخذة في الحدوث تتطلب أن نشترك في عملية إعادة تفكير في المجتمع العالمي والعلاقات بين البشر. والمجال السياسي لم يعد ممكناً تصوره مجالاً منفصلاً، تحكمه قواعد لا يفهمها سوى المحترفين ولا تصل إليها الأغلبية. إن الحكم ينبغي أن يفهم باعتباره أفضل طريقة لبناء التآزر - كمجموعة من الممارسات الرامية إلى توحيد جميع المكونات الكبرى للمجتمع حول أهداف مشتركة.

والديمقراطية الفعالة ينبغي ألا تسمح بالمشاركة في صنع القرار فحسب، وإنما ينبغي أن تؤدي أيضاً إلى التنمية والرفاه للجميع. إن التنمية الحقيقية لا تحدث في فراغ سياسي. إنها تعتمد على تمكين المجتمعات للتأثير على صنع القرارات وتوضيح المطالب. التنمية دون

تلتزم فيها الدول الأعضاء مساعدتها في ميدان إرساء الديمقراطية.

ولاحقا لهذا القرار، قدم الأمين العام تقريرا ممتازا ورد في الوثيقة A/52/513 يركز على السياسات والمبادئ ويقدم بيانا شاملا للأحداث الأخيرة ذات الصلة التي تشكل الإطار المستجد للعمل الحكومي الدولي في ميدان توطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

أود أن أعرب عن ارتياح الحكومة الرومانية فيما يتصل بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

أولا، قيمة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة أو تنسقها لا يرقى إليها شك. وينبغي أن تكون إمكانات الأمم المتحدة في هذا الصدد موضع دراسة إضافية في البيئة الدولية الجديدة التي أصبحت فيها جهود إرساء الديمقراطية أكثر انتشارا.

ثانيا، ينبغي أن نؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في عمليات إرساء الديمقراطية. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام فإن اقتراح المؤتمر الدولي الثالث بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضع الترتيبات لمحفّل أوسع نطاقا للممثلي المنظمات غير الحكومية لمناقشة عملية إرساء الديمقراطية ودور المجتمع المدني من أجل متابعة نتائج مؤتمر بوخارست اقترح له تأثير على توصية بعقد جمعية أليفة للشعوب واردة في خطة الإصلاحات قيد النظر في هذه الدورة للجمعية العامة، ونحن نشجع الأمين العام على أن يناقش هذه الأفكار إلى مدى أبعد.

ثالثا، نتفق تماما على أن الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل بناء السلم والتنمية وإرساء الديمقراطية والحكم، جهود متميزة رغم أنها تعزز بعضها البعض وهذا يؤكد أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز قدرتها على التعاون وتنسيق أعمالها. ونأمل - شأننا في ذلك شأن الأمين العام - أن يكون من الممكن إدماج عمل الأمم المتحدة الأكثر فعالية في إرساء الديمقراطية والحكم السليم في عملية الإصلاح.

رابعا، نرحب بالاستنتاج الأساسي للأمين العام بأن الديمقراطية كمبدأ عالمي، تفوق حاليا صلتها العملية بأنشطة الأمم المتحدة أي وقت مضى. ومن المتوقع أن

هو كيف ندعم الديمقراطية عن طريق ممارسات الحكم الكفء بغية النهوض بالتنمية المستدامة.

وهناك جزء أساسي من أجزاء وثيقة بوخارست مكرس للتوصيات التي تتناول المجالات الحيوية الهامة لتوطيد المجتمعات الديمقراطية. وهذه، في المقام الأول، مبادئ توجيهية لدعم السياسات والمبادئ موجهة إلى الحكومات في مجالات حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي، والفساد، والجريمة المنظمة، واللامركزية، والمشاركة في الحياة السياسية، والانتخابات، والمساواة بين الجنسين، والتعليم المدني، والمساءلة والشفافية، ووسائل الإعلام، وإصلاح الخدمات المدنية. وثانيا، تتضمن توصيات تتعلق بالمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالبلدان المانحة والمجتمع الدولي، وبمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية.

إنني لن أصر على عرض هذه الاستنتاجات الواقعية ذات الاتجاه العملي. إن الفضل فيها يرجع إلى الوزراء والمشاركين الآخرين في مؤتمر بوخارست الذين حققوا ممارسة ممتازة في الإرادة السياسية. وأنا مقتنع بأن الوثيقة المعنونة ببساطة "استعراض مرحلي وتوصيات"، ستوفر علامة يهتدى بها مفيدة في المناقشات التي تجرى مستقبلا بشأن الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية.

ونياية عن حكومة بلدي، أود أن أؤكد مجددا من على هذه المنصة امتناننا العميق لجميع الحكومات والمنظمات التي شاركت في إنجاح المؤتمر وأيدته وأسهمت فيه إسهاما قيما.

وكما تدركون، فإن مؤتمر بوخارست جزء من سلسلة بدأت في مانيلا في ١٩٨٨ واستمرت في ماناغوا في ١٩٩٤، وهذا التحرك أعطى قوة دفع شديدة إلى عملية إشاعة الديمقراطية على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومع أن المؤتمرات الدولية الحكومية المعنية بالديمقراطية بدأت مستقلة تماما عن الأمم المتحدة، فإن المنظمة أصبحت منذ ١٩٩٤ مشاركة بشكل أكثر نشاطا في هذا الميدان.

لقد طلب قرار الجمعية العامة ٣١/٥١ الذي اتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في الدورة الثانية والخمسين يشمل، في جملة أمور، تبيان السبل والوسائل المبتكرة لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية وبطريقة متكاملة للطلبات التي

بالموضوع قيد النظر الآن، التي حدثت في العام الماضي. كما يحيط مشروع القرار علما بالوثائق الجديدة الهامة التي اعتمدت في المحافل الدولية وأعني الاستعراض المرحلي والتوصيات التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، والإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمدته مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي منطوق مشروع القرار ترحب الجمعية العامة بالتقرير الذي قدمه الأمين العام في الدورة الثانية والخمسين وتعرب عن تقديرها للملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير.

وترحب أيضا بالمقرر الذي اتخذته المؤتمر الدولي الثالث بعقد المؤتمر التالي في بلد أفريقي، كما ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة بنن لاستضافة المؤتمر.

وتثني الجمعية العامة على الأمين العام، ومن خلاله، ثني على منظومة الأمم المتحدة، للأنشطة المضطلع بها، بناء على طلب الحكومات، لدعم جهود توطيد الديمقراطية.

وتعترف بأن للمنظمة دورا هاما تؤديه في تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية ضمن سياق جهودها الإنمائية.

وتشجع الجمعية العامة، الأمين العام على مواصلة العمل من أجل تحسين قدرات المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم للجهود التي تبذلها بغية تحقيق هدف "إقامة الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز إرساء الديمقراطية.

وتدعو الأمين العام، والدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تسهم في عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة

تعمل الأمم المتحدة بمزيد من وحدة الغرض والتماسك. ويسعدنا أن نتحقق من أن منظومة الأمم المتحدة مستعدة لأن تكون طرفا في آلية المتابعة في المؤتمر الدولي الثالث. وإن منظمة مصلحة متكيفة مع القرن الحادي والعشرين عليها أن تعزز إرساء الديمقراطية في الوقت الذي تواصل فيه العمل لتحقيق السلم والأمن والتنمية.

ثمة ملاحظة أخرى هامة، أود أن أشيد بتقرير الأمين العام بشأن البند ٣٨ شكلا ومضمونا. فالإيجاز والبصيرة والحدائق التي يتسم بها التقرير تبشر بالخير لصورة المنظمة في الألف سنة القادمة.

إن رومانيا بوصفها الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية يشرفها على نحو خاص أن تقدم إلى الجمعية العامة مشروع القرار الخاص بالبند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة" (A/52/L.28) و (Add.1).

يشرفني أن أفعل ذلك بالنيابة عن المقدمين التالية أسماؤهم: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاقتيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، منغوليا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وفي الدباجة يكرر مشروع القرار مجموعة من المبادئ التي اتفقت عليها الجمعية العامة في دوراتها السابقة ويحيط علما ببعض الأحداث ذات الصلة

الاحترام المتبادل. ولا بد من تمكين الشعوب من التمتع بحرية تكوين الجمعيات وإمكانية تشكيل الأحزاب السياسية، وبالتالي الاضطلاع بدور نشط في الحياة السياسية لبلدها.

ومن العناصر الأخرى للنظام الديمقراطي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ولحماية حقوق الأقليات الإثنية أو الدينية أو السياسية جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي شأنه شأن حرية الرأي وحرية الصحافة. وفي الديمقراطية، ينبغي التعبير عن واقع الحياة السياسية في عملية تفاعل ديناميكي بين الشعب وممثليه. ودور المنظمات غير الحكومية هام بشكل خاص في ذلك الصدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن تقرير الأمين العام A/52/513 يعطي تحليلاً شاملاً لشتى أشكال الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالإضافة إلى استعراض مفصل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة للنهوض بعملية إرساء الديمقراطية وتوطيدها. ويؤكد التقرير أن هذه الأنشطة لا يمكن تنفيذها بشكل منفصل، وإنما يجب بدلاً من ذلك أن تكمل الجهود الكبيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز التنمية البشرية من خلال جملة أمور منها إنشاء نظم حكم تتسم بالفعالية والمسؤولية والشفافية. وبالمثل، يجب إدماج هذه الأنشطة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصعيد الميداني.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ويشدد على أهمية جهود الأمم المتحدة ومن بينها جهود شعبة المساعدة الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، للنهوض بعملية إرساء الديمقراطية. وفي هذا الصدد يود الاتحاد أن يشيد بشكل خاص بجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دعم عملية إرساء الديمقراطية.

وفي العام الماضي، حضرنا مؤتمرين دوليين معنيين بإرساء الديمقراطية وبشؤون الحكم وهما: المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية والمعقود في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بشر بنهج جديد للتعاون الدولي في ميدان إرساء الديمقراطية.

البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة".

إن مشروع القرار المعروض أمامنا يمثل استجابة منطقية من الجمعية العامة لواحد من أكثر التغيرات المثيرة للتحدي والمبشرة بالخير التي يتميز بها المجتمع العالمي في الوقت الراهن. ويأمل مقدمو مشروع القرار الـ ٨٠ ومن بينهم وفد بلدي أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت كما كان الحال منذ أن أدخل هذا البند لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا تضم صوتها إلى هذا البيان، كذلك فإن قبرص البلد المرتبط وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة المشاركين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية والنرويج، تضم صوتها إلى هذا البيان.

ويشكل احترام الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان وحيثياته الأساسية الدعائم الثلاثة الأساسية لمجتمعنا الحديثة. ونرحب بحقيقة أن هذا العقد شهد نظاماً عنصرياً ودكتاتورياً وقمعية عديدة حلت محلها حكومات ذات هدف معلن يتوخى احترام إرادة شعوبها. وينبغي أن تستمر عملية إرساء الديمقراطية الجارية حتى تصبح جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة تحكم وفقاً لمبادئ الديمقراطية.

وقد تتخذ النظم الديمقراطية أشكالاً عديدة تتأصل في الظروف المحددة لهيكلها الاجتماعي. ومع ذلك فإنها جميعها - سواء كانت اتحادية أو وحدوية أو كانت رئاسية أو برلمانية - تجسد مجموعة من القيم المشتركة الأساسية من بينها حرية المواطنين في التعبير عن أنفسهم من خلال انتخابات حرة وشفافة فضلاً عن التنمية والتعزيز النشطين للمجتمع المدني. ويتعين على المجتمع المدني أن يكفل التغيير والتطور المستمرين لهذه القيم بطريقة سلمية.

والديمقراطية أيضاً مرادفة للتعددية التي تغذي التفاعل الدينامي للجهات الفاعلة في الدولة على أساس

ويتعين على الأمم المتحدة أن ترسخ الاستدامة والطابع العالمي للقيم الديمقراطية مع مراعاة التنوع الهائل للأوضاع السائدة في سائر أنحاء العالم. إن إقامة النظم الديمقراطية هي أفضل سبيل لمنع الصراعات وهي تحمل في طياتها التبشير بتحقيق الرخاء وتأكيد القيم الفردية. ولهذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع ويعزز الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الطموحات من خلال منظومة الأمم المتحدة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، وتوطيد المجتمع المدني، وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في ميدان إرساء الديمقراطية وشؤون الحكم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفعال لكل هذه الجهود.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/52/513 بشأن "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". ويتميز هذا التقرير بكونه زاخر بالمعلومات ومن شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تيسير مداولاتنا.

ويعرب وفد بلدي أيضا عن شكره للممثل الدائم لرومانيا لتعميمه الوثيقة A/52/334 المعنونة "استعراض مرحلي وتوصيات" المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد في بوخارست برومانيا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد كان من حظ زامبيا أن مثلت في ذلك المؤتمر، ويأمل وفد بلدي في أن يضطلع المجتمع الدولي بأنشطة متابعة ملموسة لتنفيذ توصيات ذلك المؤتمر.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كامارا (غينيا).

إن مسألة الديمقراطية تتزايد أهميتها كعامل في الشؤون الوطنية والدولية. والواقع أن المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قد لاحظ أن تحقيق الديمقراطية إنما هو حركة عالمية. فنحن نرى اليوم الديمقراطية تتوسع رقعتها حول العالم، وقد صار أغلبية الناس في العالم يعيشون الآن في ظل نظم ديمقراطية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن منتدى المجتمع المدني الذي نظم خلال مؤتمر بوخارست يمثل خطوة هامة نحو إدماج المواطنين ومنظماتهم في عملية إرساء الديمقراطية. وفي هذا السياق، نرحب بالحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمها ممثلو المجتمع المدني في أيار/مايو ١٩٩٧ في إمانزا بفنلندا وفي سفيتو غرسك بروسيا، ونود أن نشجع هذه المبادرات الإقليمية.

وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، من الأسئلة الرئيسية التي أثيرت في مؤتمر بوخارست سؤال اشترك في طرحه ٨٠ وفدا يتعلق بأساليب رصد التقدم المحرز في عملية إرساء الديمقراطية. ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام المقترح الداعي إلى إنشاء آلية محددة لتوطيد التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر الدولي الثالث الخاص بعقد المؤتمر القادم في بلد أفريقي.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، يرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن ممثلي الحكومات والمجتمع المدني استطاعوا لأول مرة أن يجتمعوا معا في قاعة الجمعية العامة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر ومؤداها أن الحكم الجيد هو حكم فعال وقائم على المشاركة والشفافية وخاضع للمساءلة وعادل ويعزز سيادة القانون. وينبغي للدولة أن تقوم بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإرشاد إلى الطريق الذي يؤدي إلى الحكم السليم.

وقد التزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة بالنهوض بعملية إرساء الديمقراطية والانتقال صوب نظم حكم دائمة وديمقراطية. واتخذ هذا الالتزام مجموعة متنوعة من الأشكال. وبالتالي، قدم الاتحاد سياسة للتعاون والتنمية تشدد على الإجراءات الإيجابية للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بالديمقراطية - وعلى نفس المنوال، يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشاريع عديدة لدعم سيادة القانون، والانتقال صوب الديمقراطية وتوطيد المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز ظهور المجتمع التعددي. ويدعم الاتحاد بنشاط وقوة الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة من أجل النهوض بعملية إرساء الديمقراطية.

لها مساعدة ملموسة في مجالات شتى متعلقة بالديمقراطية، والحكم الصالح، والتنمية. ونحن سعداء، في هذا الصدد، بأن نلاحظ أن الأمين العام قد سجل استعداده، في الفقرة ٧ من تقريره، لتقديم تلك المساعدة للبلدان المعنية.

لقد أسفر مؤتمر بوخارست عن توصيات هامة، واردة كلها تفصيلا في الوثيقة A/52/334، غير أنني أريد أن أركز تركيزا خاصا على التوصية الخاصة بمشكلات الديون الخارجية الواقعة على كاهل البلدان النامية. فكما لاحظ مؤتمر بوخارست، لا تزال مشكلات الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية تمثل تهديدا خطيرا لتحقيق الديمقراطية. ومن الهام جدا أن يسعى المجتمع الدولي إلى تخفيف كبير من الديون عن كاهل البلدان النامية، حتى تتحسن حالتها المالية ويتحسن منظور التنمية الشاملة فيها. إن مبادرة الديون التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هي تطور نرحب به في هذا الصدد. ويحتاج الأمر، كي يكون هذا التطور أشد فعالية، الإتيان بتحسينات على شكل إمكان التوصل على نحو أسرع، إلى الاستفادة من المبادرة، وكفالة التمويل الوافي للتخفيف عن عاتق البلدان المشار إليها.

وما يرتبط بمسألة التخفيف الدائم من عبء الديون، قضية تدفقات المساعدة الرسمية من أجل تنمية البلدان النامية. ذلك أن تدفقات المساعدة الرسمية للتنمية الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، آخذة في التقلص. فإذا أضفنا ذلك إلى صعوبة دخول منتجات تصدير البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وأضفنا أسواق العملات المتغيرة بسرعة فيها أسعار التبادل، فإن هذه الأوضاع إنما هي وصفة كفيلة بجعل عملية التحول إلى الديمقراطية عملية غير ثابتة الأركان، بل عملية لا تطاق. ومن الجلي أن المجتمع الدولي لا يريد مثل هذه النتيجة. وفي سبيل دفع عجلة التعاون الدولي من أجل الديمقراطية والتنمية دفعا مجددا، يقتضي الأمر إيجاد توافق جديد بين الآراء حول تمويل التنمية. ولا يسع وفدي، في هذا الصدد، إلا أن يكرر الإعراب عن الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية، باعتباره موضوعا عاجلا.

واسمحوا لي أن أختتم بقولي إن وفدي، بصفته مشتركا في تقديم مشروع القرار الخاص بهذا البند من جدول الأعمال، يأمل ويتوقع إقرار المشروع بتوافق الآراء.

واستنادا إلى هذه الخلفية، تصيح الحاجة ماسة إلى تعزيز الجهود لتشجيع التربية على الديمقراطية، وفتح أبواب جميع المؤتمرات القادمة عن الديمقراطية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يعينها الأمر.

إن الأمين العام يبدي، في الفقرة ٢٧ من تقريره، ملاحظة هامة، إذ يقول:

"فالديمقراطية ليست نموذجا يُنسج بل هدف يتعين بلوغه". (A/52/513، الفقرة ٢٧)

إن كثيرا من البلدان الآخذة في التحول إلى الديمقراطية تواجه تحديات مختلفة لا يمكن أن يستعمل، في مواجهتها، نموذج وحيد متصلب لا مرونة فيه. إن الفقر، وعدم المساواة، وعدم التسامح الاجتماعي أو الديني، أو القبلي، و/أو الإثني، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي هي كلها تحديات رئيسية للديمقراطية. وستكون مواجهة تلك التحديات رهنا بالظروف الخاصة لكل بلد آخذ في التحول إلى الديمقراطية.

إن البلدان النامية، كبلدي، التي تقوم بمشاورات منتظمة مع ممثلي معشر المانحين حول الديمقراطية والحكم الصالح، مهتمة اهتماما بالغاً بهذا التمييز الذي أبداه الأمين العام. إن تلك المشاورات كثيرا ما نزعت إلى فقدان قيمتها عندما حاول المانحون أن يديروا عملية التحول إلى الديمقراطية في بلد معين بتفاصيلها الدقيقة، دون إيلاء التقدير الواجب للظروف الخاصة للبلد المذكور.

بيد أننا - نحن جميعا الآخذين في التحول إلى الديمقراطية - نوافق على وجوب تحقيق متطلبات أساسية، منها تشجيع قيام حكومة تمثيلية، تنتخبها أغلبية السكان بالاقتراع السري، في انتخابات حقيقية ومنظمة على فترات، وكذلك التشجيع على التنافس بين الأحزاب، وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة وعلى توفير ضمانات لحقوق الإنسان الأساسية وللحريات الفردية، وعلى تحقيق الشفافية والمساءلة في ظل سيادة القانون، وعلى كفالة وجود صحافة حرة ومستقلة، وعلى نمو المجتمع المدني.

إن بلدي بدأ عملية تحوله إلى الديمقراطية في ١٩٩١. ونحن الآن في طور تعزيز تلك العملية. وفي هذا الطور سوف تتطلع زامبيا إلى منظومة الأمم المتحدة كي تسدي

التغيير يشكل أحيانا انبثاتا مؤلما عن الذات وعن خطط العيش والتوجهات.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة، كانت عملية التوحيد الاقتصادي موفقة بقدر كبير، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. وعلى سبيل المثال، في أول الأمر ضاعت في الولايات الاتحادية الجديدة فرص عمل كثيرة في مرحلة الانتقال من التخطيط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. غير أن ثمة دلائل اليوم على وجود انتعاش. أما التقدم في الجوانب الأخرى من عملية التوحيد فهو بطيء. فالتخلص من عبء ٤٠ عاما قضيت في ظل نظام اشتراكي ليس بالأمر الهين. ويعتبر إعلام المواطنين وتثقيفهم فيما يتعلق بأداء الدولة الديمقراطية وقيمها أحد المهام الأساسية التي يتعين أن تضطلع بها، لا الدول فحسب بل والمؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ويعني أن يكون المرء مواطنا واعيا ومسؤولا أن يلم بالأسس السياسية والقانونية والأخلاقية التي تقوم عليها الدولة، وأن يتقبلها.

ولقد وافانا الأمين العام بتقرير متبصر بشأن مسألة "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" (A/52/513). ودرست حكومتني نتائج مؤتمر بوخارست التي عممت بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/52/334).

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية كان من أهم الأمور المشجعة أن رأينا ظهور توافق في الآراء على المكونات والعوامل المختلفة التي تساعد في إقامة نظام ديمقراطي والتي تستفيد بدورها من وجود ذلك النظام. وقد أوضح إعلان وبرنامج عمل فيينا بجلاء أهم هذه العلاقات الأساسية:

"الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. فالديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية لتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها." [A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث، الفقرة ٨]

وتبين الخطة للتنمية أن الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح أساسية لدعم السلام والتنمية.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أذكر، أولا، أن وفدي يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن ألمانيا، ومعها زهاء ٣٠ بلدا آخر، قد حضرت، بصفتها مراقبا، المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد بنجاح كبير في بوخارست في أيلول/سبتمبر الماضي. ومع ذلك فإن فئة المراقبين "لا تبدو منطبقة" على الحالة الخاصة جدا التي نجد أنفسنا فيها: فليست ألمانيا "متفرجا لا يعنيه الأمر"، وتتابع مجرد متابعة باهتمام مشكلات وتحديات ومخاطر الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. فألمانيا نفسها - في جزئها الشرقي حيث يعيش ما يقرب من ربع سكان ألمانيا - هي ديمقراطية مستعادة منذ حين وجيز. وبينما يوجد عدد من الظروف يجعل حالة ألمانيا منفصلة عن حالة كثير من الديمقراطيات الأخرى الجديدة أو المستعادة، يوجد أيضا كثير من أوجه الشبه، والتوازي، والتجارب المشتركة بينهما.

إن الشعب الألماني بأجمعه فخور - واعتقد أنه على حق أن يفخر - بالثورة السلمية التي جرت في ألمانيا الشرقية منذ ثماني سنوات تقريبا. إن الرمز الدائم والملمم لتلك الثورة كان، بالطبع، سقوط حائط برلين الذي جاء بدوره، تجسيدا لنهاية الحرب الباردة وكذلك لبداية موجة جديدة من التحول إلى الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن المركز الذي تقف فيه ألمانيا الآن، بعد مرور سبع سنوات على التوحيد. إن آثار التوحيد لا تزال ركيزة الحياة السياسية على مستوى البلد ككل، ومستوى الولايات الألمانية المتحدة، ومستوى السلطات المحلية. وقد انعطفت الحياة اليومية لملايين من الناس في الولايات المتحدة الجديدة انعطافا حاسما نحو الأفضل. فالحرية، والديمقراطية، وفرصة تحقيق الرفاه المادي، لم تعد مقصورة على الجزء الغربي من البلد. وفي بلد ظل مقسوما طوال أكثر من أربعة عقود، فلا بد من إعادة تشكيل نظام اقتصادي اشتراكي وسياسي وفقا لمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي. فقد وجد الناس أنفسهم، في الولايات الجديدة، يجابهون عملية تحول كانت تمثل، بالنسبة لكثير منهم، تغييرا مفاجئا في ظروف حياتهم، بل كان هذا

دون نوع من الدعامات المؤسسية الضرورية ودون نظام قضائي عامل ودون سيادة القانون تصبح عرضة لفقدان الثقة في مفهوم الديمقراطية ذاته. وهذا يجعلنا نرى أن هناك مهمة هامة أخرى للأمم المتحدة وهي، تقديم مشورة الخبراء إلى الحكومات فيما يتعلق بالمهام المعقدة، المتعددة الوجوه، التي تواجهها حكومات كثيرة بصدد التحول الديمقراطي.

وقبل عامين وضعت حكومتي برنامجاً للمساعدة في العمليات الديمقراطية ولتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن العناصر الأخرى لهذا البرنامج الدعم المالي والدعم بالموظفين لبعثات مراقبة الانتخابات. وفي سياق برامج التعاون التي تنفذها الحكومة الألمانية فإنها تدعم عدداً من المشاريع الطويلة الأجل لتعزيز إيجاد بيئة تفضي إلى تطبيق الديمقراطية. وهي تقدم مساهمات دائمة في سبيل تطبيق الديمقراطية في عدد من البلدان عن طريق المؤسسات السياسية الألمانية. وتلك المشاريع موجهة إلى طائفة كبيرة من المشاركين والمؤسسات وتتناول طائفة كبيرة من القضايا. وفي عدد من المناسبات كانت عاملاً حاسماً في نجاح التحول الديمقراطي عن طريق البلدان نفسها.

وبالنظر إلى تاريخنا، يعتقد بلدي أن له تقييمه الخاص يدرك على نحو خاص المشاكل والتحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة والمستعارة، ونود أن نبين أننا نرغب في استمرار التعاون الوثيق مع تلك الدول.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن وفدي بشأن بند جدول الأعمال قيد الاستعراض.

إن مملكة سوازيلند ترحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/513، والمعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعارة". ويتناول التقرير عدة قضايا، من بينها فهم جديد لإرساء الديمقراطية؛ ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إرساء الديمقراطية؛ ونوع الجنس والمشاركة وإرساء الديمقراطية؛ والأحداث الدولية الأخيرة المتعلقة بإرساء الديمقراطية والحكم.

وقد درسنا التقرير عن كثب وحددنا القضايا المذكورة أعلاه بوصفها القضايا الرئيسية التي تستحق

ومن الدروس الواضحة، وهي مع ذلك مهمة، التي يمكن أن نستفيد منها من الجهود المختلفة، أن علينا أن ننظر إلى الأمم والمفاهيم المتباينة على أنها مترابطة ومتعاضدة، أو هي، كما نقول في الأمم المتحدة، يعزز بعضها بعضاً. فالحكم الصالح وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والتنمية والسلام والديمقراطية لا توجد بمعزل عن بعضها. وهي أيضاً الشروط التي لا بد من توافرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويود الناس أن يتمتعوا بمزايا الديمقراطية. وفي هذا المجال بالذات تتحمل الحكومات مسؤولية خاصة. فعليها أن توجد الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار، والظروف الملائمة للعدالة الاجتماعية وتوفير الفرص لجميع قطاعات السكان في مجالات التعليم والصحة وسائر الخدمات الاجتماعية.

فما هي العواقب بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة؟ إن على الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة أن تسهم في إيجاد البيئة الملائمة للحكم الصالح وللديمقراطية. ولكن لو ركز المرء على دور الأمم المتحدة بطريقة أكثر تحديداً، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو مجال المساعدة الانتخابية.

ويشير تقرير الأمين العام بحق إلى أن منظومة الأمم المتحدة لا تؤيد ولا تشجع أي شكل معين من أشكال الحكم. ثم إن التقرير يشير، ونرى أنه محق أيضاً، إلى أن مراقبة الانتخابات لا تكفي كميّار لقياس العملية الديمقراطية. ولكن تظل الانتخابات الديمقراطية هي لب أداء النظام الديمقراطي. والأمم المتحدة، باعتبارها طرفاً محايداً، ينبغي أن تواصل تقديمها المساعدة الانتخابية بأوسع معانيها بناءً على طلب الدول. وواضح أن ذلك لا يشمل المراقبة الانتخابية فحسب بل وبناء القدرات على المستوى المؤسسي، وهذا يتطلب في الغالب جهوداً تبذل على الأجل الطويل. والأمم المتحدة لا تستطيع تلبية الطلبات الكثيرة التي تقدم إليها في هذا المجال بسبب افتقارها حالياً إلى الموارد. ونحن نود أن نرى تعزيزاً كثيراً القدرات الأمانة العامة في هذا الصدد. وتشمل المهمة أيضاً مزيداً من العمل المفاهيمي وتبادل الآراء مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال.

وقد سمي تقليص العملية الديمقراطية لتقتصر على إجراء الانتخابات، تسميات متباينة على أنه "المظهر الخادع للعملية الانتخابية" أو "شرك الانتخابات الحرة". والديمقراطية ليست حدثاً يبدأ ثم ينتهي، والانتخابات نفسها لا تشكل الديمقراطية. فالانتخابات التي تجرى

هي هدف يسعى للوصول إليه، وأن الوتيرة التي ترسى بها تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بظروف ثقافة ومجتمع معينين. ومن هنا جاء إيمان المملكة بتحليل نظامها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي بغية تكوين رؤية من أجل المستقبل تقوم على آرائنا وفلسفتنا نحن، وهي رؤية تنم عن أعماق تطلعات شعب مملكة سوازيلند.

وهذه هي الخطة الأساسية التي وضعناها لأنفسنا كبلد، وهي خطة نلتزم باتباعها مهما كلف الأمر وعلى نحو نشط بغية تحقيق التنمية المستدامة والاستجابة بفعالية لمتطلبات القرن المقبل. ولقد ذكر جلالة الملك مسواتي الثالث، في بيانه الذي ألقاه وهو يخاطب الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أننا كي نحقق النمو والتنمية المستدامين فإننا بحاجة إلى تفهم ودعم المجتمع الدولي في جهودنا للتصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية على الأجلين القريب والبعيد. وبغية التصدي لهذه التحديات، ندرك أن علينا أن نهئى البيئة التي يمكن لشعبنا فيها أن يحقق الازدهار. ولهذا السبب دعا جلالاته إلى استعراض دستور الدولة بناء على آراء وتطلعات الأمة السوازية. وخلاصة القول أن جلالاته حريص على إدماج كل الجماهير السوازية في هذه العملية. ويمثل ذلك في رأينا السبيل الأفضل للعمل. إننا بحاجة إلى نظام سياسي ينبع من القواعد الشعبية، وليس تنظيما تطرحه علينا قوى خارجية.

إن نظامنا السياسي غير المستورد والفريد يتبنى المتغيرات والخصائص الأساسية للديمقراطية. وإن الانتخاب عن طريق الاقتراع السري، والتمثيل المباشر، والشفافية، والمساءلة أمام الناخبين هي بعض من صمامات الأمان الثابتة التي يفخر بها النظام. إلا أن نظامنا، شأنه شأن جميع النظم السياسية، له عيوبه. وتمثل مبادرة جلالة الملك لتعزيز دستورنا، التي يقوم بها في تشاور مباشر مع الأمة السوازية بأسرها، ما هي إلا إحدى المبادرات التي نعتبرها ردا مستصوبا على الخلافات التي قد توجد بيننا كأمة.

إن كل بلد في العالم يسعى اليوم إلى إيجاد صيغة ناجعة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية. وفي واقع الأمر، فإننا أدركنا حاجتنا إلى سياسة واضحة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللقطاع الخاص، بوصفه شريكا في التنمية، دور حاسم

اهتمام الأمم المتحدة الكامل والمركز وذلك بسبب الطابع الديناميكي للمجتمع الذي نعيش فيه اليوم. ولذلك يدرك وفدي، بناء على القضايا الهامة جدا الأربع التي أشرت إليها، أن إجراء تقييم دوري للسبل والوسائل التي تمكننا من تحقيق الديمقراطية وممارستها يمثل أداة هامة لبناء السلم والتنمية المستدامة. ويكتسي ذلك أهمية بالنسبة للبلدان النامية مثل مملكة سوازيلند، التي لا تزال، رغم أنها قد نالت استقلالها منذ فترة بحاجة إلى قدر من المساعدة للحفاظ على وتيرة سعيها نحو إرساء الديمقراطية والحكم السليم.

لقد فوضت الجمعية العامة الأمين العام في قرارها ١٣٣/٥٠ لعام ١٩٩٥ و ٣١/٥١ لعام ١٩٩٦ مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة الفعالة لطلبات الدول الأعضاء في جهودها لبلوغ هدف إرساء الديمقراطية. وبناء على ذلك التفويض، شاركت الأمم المتحدة بنشاط في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وعقدت، على ذلك الأساس، عددا من المؤتمرات الإقليمية التي جمعت طائفة متنوعة من الأطراف المهمة. ومن بين هذه المؤتمرات تجدر الإشارة إلى المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعقد في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٩٧. ومثل كلا المؤتمرين نقطة البداية لأسلوب جديد في التفكير في التعاون الدولي في مجال الحكم وإرساء الديمقراطية. وبرز منهما مبدآن أساسيان هما إعادة تأكيد ضرورة تصميم المساعدة الدولية من أجل إرساء الديمقراطية والإصلاح لتلائم الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية الأوسع لكل بلد، وأن الحكم السليم هو أمر فعال وقائم على المشاركة ويتسم بالشفافية والمساءلة والإنصاف، ويعزز سيادة القانون.

ويسر وفدي أن يلاحظ أيضا من تقرير الأمين العام أن الأمم المتحدة ملتزمة بالقيام بدورها بوصفها العامل الرئيسي في ميدان إرساء الديمقراطية والحكم. وقد أثلج صدرنا إقرار المنظمة بأنها، وهي تساعد وتدعم جهود الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وإرساء الديمقراطية عموما، لا تسعى بأية حال من الأحوال إلى مساندة أو تعزيز أي شكل محدد من أشكال الديمقراطية. وتماشيا مع وجهة النظر هذه، ترى مملكة سوازيلند أن الديمقراطية ليست نموذجا ينقل وإنما

هذه الأمور، وإنما إلى الأحداث التاريخية السيئة. ويحزنني، بصفتي طالبا في التاريخ، عندما أفكر كيف انتزع آباؤنا وأخوتنا وأخواتنا من قارة أفريقيا وزرعوا في مناطق العالم حيث لم يخطط الله تعالى لهم أن يتواجدوا فيها على الإطلاق.

وإنني إذن أناشدكم أن تتفهمونا. إن المشاكل التي لدينا - وهي مشاكل سياسية واقتصادية - كانت مفروضة علينا. وأسارع إلى القول إنه حتى ما يسمى برياح الديمقراطية سرعان ما قد تترتب عليها بعض الظروف والعواقب في أفريقيا. وإنني أتذكر عصرا أصبحت فيه تعددية الأحزاب شائعة في أفريقيا، وتبيننا أنظمة من بعض مناطق العالم، نزعنا عنها الصفات الانسانية فيما بعد.

وفيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق الديمقراطية، نقول ما يلي: فليقدر المجتمع الدولي قيمنا الثقافية. فالديمقراطية التي لا تعكس قيمنا ستظل غريبة عن أفريقيا، وفي الواقع عن جميع الدول النامية.

ومع هذه الملاحظات المحزنة، أستمحكم عذرا، إذ أشعر الآن بالرغبة في البكاء بسبب التاريخ البشع الذي صاحب أفريقيا.

السيد إردوس (هنغايا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن التغييرات التي لا سابق لها والتي غيرت الخريطة السياسية العالمية تغييرا جذريا فتحت الباب أمام إرساء حكم القانون وتحقيق التنمية الديمقراطية في عدد متزايد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وبناء عليه، فإن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تتصف بمجموعة واسعة من الحالات.

إن منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي يقع بلدي فيها اضطلعت بدور خاص في التغييرات الكبرى التي نشهدها جميعا. وأود أن أذكر أن مركز المواجهة الأيديولوجية والعسكرية إبان الحرب الباردة كان بالضبط في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وفي هذا السياق، أذكر أن بلادي تعزز بالدور الكبير الذي اضطلعت به في

يقوم به في توطيد الديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية المستدامة. فهو قادر على توزيع الموارد الاقتصادية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتوفير العمالة، مما يحسن بالتالي من مستوى معيشة السكان. ومن ناحية أخرى، تقع على الحكومة مسؤولية إنشاء بيئة مواتية بغية تمكين القطاع الخاص من أن يصبح محركا للنمو. وإحدى الحقائق الأساسية هي أنه لا بد لنا من بذل كل ما في وسعنا لتيسير النمو المعافى للقطاع الخاص ليتسنى لنا البقاء اقتصاديا كأمة. والمعايير التي وضعناها لأنفسنا في هذا الصدد مدعاة للتفاؤل حقا بشأن المستقبل.

وفي ختام بياني، أسمحوا لي أن أذكر أن الديمقراطية بالنسبة لمملكة سوازيلند تعني مشاركة الشعب في الحكومة. وهي تعني، بإيجاز، عملية تنفيذ سياسة ترمي إلى زيادة مشاركة الشعب في حكومته بالذات. وهذه العملية تنطوي على وضع الهياكل المناسبة لتيسير المشاركة المتزايدة للشعب في الحكومة. وإن نظامنا وفلسفتنا يسعيان تماما إلى تحقيق هذه المشاركة في الحكومة. وبغية تحقيق هذا الغرض، فإن نظام الحكومة يشجع الشعب على وضع هياكل على الصعيدين المحلي والاقليمي لتوضيح رغباته وتطلعاته. وبهذا الفهم، تمكنا طوال السنين من أن نحقق الازدهار وأن نظل بلدا مسالما أنشأناه مسالما وعرفنا به مسالمين. ونتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل مساعدتنا في مسعانا الآيل إلى تعزيز تراثنا الثري - وهو التراث الذي نطمح إلى تمريره لعدة أجيال مقبلة.

ومما يحزنني، باعتباري ابنا لأفريقيا، أن نتكلم اليوم عن الديمقراطيات. ونحن في أفريقيا نناشد أصدقاءنا أن يقدرنا الجهود التي نبذلها. فنحن نعرف ما لدينا من مشاكل؛ ونعرف ما نريد أن نحققه. إن كل ما نحتاج إليه ونريده هو أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي نبذلها. وإن التاريخ السيء الذي صاحبنا في أفريقيا بصورة خاصة لم يكن من صنعنا أبدا، إنما هو أحداث تاريخية سيئة عمت قارة أفريقيا.

إن أفريقيا تعاني اليوم من التهميش، وتشهد حروبا تخاض بأسلحة لم تعرفها القارة من قبل على الإطلاق. والسؤال إذن هو التالي: هل بإمكان المجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا عن طريق وقف الاتجار بالأسلحة التي تخاض بها الحروب في قارتنا؟ إن اقتصاداتنا تعتبر اليوم محفوفة بالمشاكل. ولا يتعين توجيه اللوم إلينا حيال جميع

أهميتها بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة أي وقت مضى. والهدف اليوم هو أن ندخل الديمقراطية في أنشطة الأمم المتحدة في مختلف الميادين. وبالتالي فإننا نرحب باستعداد المنظمة العالمية لمساعدة العملية للحكومات من أجل إنشاء دول قائمة على حكم القانون.

وتشارك هنغاريا في تقديم مشروع القرار A/52/L.28 الذي عرضه هذا الصباح ممثل رومانيا. والسبب في ذلك أننا نوافق على رسالته السياسية ولأننا ندرك أن من الأهمية بمكان، مع نهاية عالم القطبين، أن نكفل إيلاء الحكم الديمقراطي الأهمية التي يستحقها. ومع ذلك، نلاحظ أن نص مشروع القرار بحاجة إلى تحسينات تحريرية في ديباجته ومنطوقه على السواء، من أجل تفادي التكرار والأسلوب العسير في اختيار الألفاظ.

إن العملية التي بدأت قبل ما يقرب من ١٠ سنوات جمعت هذا العام في بوخارست، عاصمة رومانيا - والتي لا بد لي أن أشير إلى أنها كانت مكانا مثاليا وله مغزاه بالنسبة لتلك المداولات - بلدانا كثيرة انضمت إلى الأسرة العظيمة للبلدان الديمقراطية. ونحن لا نتوقع استمرار هذه العملية فحسب بل أيضا استمرار نمو عدد المشاركين في هذا المشروع العظيم لبناء المجتمعات الديمقراطية.

السيد باغواغا فرنانديز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنني أتكلم باسم البلدان التالية في أمريكا الوسطى: بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبلدي نيكاراغوا.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/52/513، المقدم وفقا للقرار ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهذا التقرير يسرد الأحداث الدولية الأخيرة المتعلقة بإرساء الديمقراطية والحكم، بما فيها المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، بالإضافة إلى أنشطة الأمم المتحدة واقتراحات المنظمة وتوصياتها بشأن تعزيز عملية إرساء الديمقراطية في العالم. وهذه مساهمات موضوعية ينبغي للحكومات مراعاتها عند وضع وتنفيذ سياساتها الوطنية.

الأحداث التي أفضت به إلى تفكيك الستار الحديدي السياسي والسيكولوجي الذي قسم أوروبا إلى قسمين لفترة طويلة.

ولقد جعلت التغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية في أوروبا وفي أماكن أخرى من المتعذر مقاومة عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على نطاق عالمي. ومع ذلك، فإن هذه العملية لم تنته بعد. ويجب أن نواصل السعي الدؤوب إلى تعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي وإلى توطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية حيثما وجدت بالفعل. ولا بد لنا أن نعترف، دون شعورنا بالغبطة، بأن ثمة تحديات عديدة لا يزال يتعين التصدي لها في جميع أنحاء العالم، مثل استمرار أعمال الاضطهاد والمحاولات العلنية أو الماكرا لتثويته الديمقراطية. ويعود السبب في ذلك بالضبط إلى أن الديمقراطيات الفتية في بعض أنحاء العالم هشة للغاية بحيث يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة إليها لمواجهة المخاطر التي تنتظرها في الداخل والخارج.

وفي عصر العولمة الذي نعيش فيه، ينبغي أن نبقى في الأذهان أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الوطنية إلا إذا تم إرساء وتعزيز الديمقراطية والاستقرار والرفاه السياسيين ليس في الوطن فحسب، بل فيما بين الجيران أيضا. وفي هذا السياق، لا بد من العمل الصحيح للمؤسسات الديمقراطية، والأداء الايجابي لاقتصاد السوق، ومسلك السياسة الخارجية المنفتحة والعقلانية إذا أريد التصدي بنجاح للمشاكل المتعددة الأنواع التي تظهر في مجتمعاتنا وفيما بين دولنا.

وبالطبع، لا يمكن أن تكون عملية تحقيق الديمقراطية متماثلة من حيث كثافتها وعمقها في جميع البلدان الجارية فيها، وهذا يدل على التنوع الهائل للظروف التي يتحقق فيها هذا الوضع الدولي الجديد من حيث نوعيته. ولكن يجب في جميع الأحوال أن يكون الاندفاع صوب الديمقراطية في كل بلد من البلدان المعنية معبرا عن القيم العالمية التي تشكل أسس الديمقراطية وأن يعكس إرادة الشعب - التي يتعين علينا أن نتذكر دوما أن الحكومات ليست سوى تعبير عن هذه الإرادة.

وحتى إذا كانت الديمقراطية، ولأسباب سياسية أو تاريخية ترجع إلى حقبة أخرى، غير واردة في الميثاق كمرجع، فإنها، وكما يشير تقرير الأمين العام، تفوق حاليا

"ليس هناك ما هو أخطر من بقاء نفس المواطن في السلطة لمدة طويلة. فالناس يعتادون على اطاعته، وهو يعتاد على إصدار أوامره لهم، مما يؤدي إلى اغتصابه للسلطة واستبداده".

والعملية الديمقراطية لا ينبغي أن تكون مجرد عملية سياسية، وإنما هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضا. وينبغي أن تكون عملية تسمح بالمشاركة المفتوحة، وينبغي أن تشمل ضوابط لمنع الحكم العشوائي القائم على الاستمرار في إساءة استخدام السلطة. ويجب أن يكون لها آليات تكفل صحتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكي لا تكون الديمقراطية نموذجا جامدا بل نظاما ديناميا متغيرا باستمرار يقبل التحسين.

وليس هناك تعريف واحد للديمقراطية يمكن أن يعرف جوانبها وملامحها العديدة والمتنوعة والمعقدة، وينبغي لكل شعب أن ينظم نفسه وأنشطته السياسية بما يتماشى والخصائص والثقافة والعادات والتقاليد الخاصة به. ومع ذلك فإننا نعتقد أن النقاط التي ذكرناها أساسية لأي حكومة تريد أن تعمل في شفافية ومشروعية وفعالية، وبالتالي تتجنب الفساد.

ولسوء الطالع لا تزال توجد في عالمنا النزاعات، والعنف، والصراع العرقي، والتعصب الديني، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والفساد، والفقر، والعلاقات الاقتصادية الدولية المجحفة وعبء الدين الخارجي الثقيل الذي ما برح هائلا. ولا يزال لدينا نقص حاد في الموارد وتدهور مستمر في البيئة. وهي آفات تهدد السلم والأمن العالميين، وبالتالي العملية الديمقراطية.

ولذا على الديمقراطيات الجديدة أن تتطلع إلى المستقبل وأن تواجه التحديات القائمة وأن تعمل على نحو منتظم وبمثابرة في داخل بلداننا، وفي تعاون على صعيد العلاقات الدولية. وإن هذا الإطار الذي يضم التعاون الدولي والتوصيات داخل مجتمعاتنا، ظل يأخذ شكله في ثلاثة مؤتمرات دولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. كان الأول في مانيلا بالفلبين، والثاني في أمريكا الوسطى، في ماناغوا بنيكاراغوا، وانعقد الثالث في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في بوخارست، حيث جرت أحداث كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٩ البطولية.

ولعدة عقود، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظلت العلاقات الدولية معرضة لقوى متصارعة وتقسيمية ومتعادية. ولكن منذ سقوط حائط برلين قبل فترة قصيرة، شهدنا كيف تداعت المواجهة الأيديولوجية للدولتين العظميين، التي جرت أغلبية البلدان إلى منطقة نفوذ إحداهما أو الأخرى - على الرغم من الصعوبات الكثيرة، وخاصة الصعوبات الاقتصادية للبلدان النامية - لتفسح المجال أمام قبول المثل الديمقراطية. واليوم يبذل جهد عالمي لإرساء الديمقراطية وتعزيزها وتوطيدها.

إن إرساء الديمقراطية، باختصار، حركة عالمية تشمل الشمال والجنوب، والشرق والغرب. ومعاذ أن تكون مفهوما مجردا، فإن الديمقراطية - علاوة على أن قيمها الأخلاقية لا تقبل التجزئة - تتنافى مع الأوهام التي تتولد نتيجة اليوتوبيات المشوهة السمعة والقائمة على الخطب الرنانة البالية. وقد تعلمت الشعوب التي حررت نفسها إلى الأبد من الشمولية وجميع أشكال الهيمنة أن الديمقراطية النموذج الأمثل لضمان إطار للحريات يوفر الحلول الدائمة والمستدامة للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقض مضجع مجتمعاتنا.

ومنذ بداية هذا العقد، بدأت عملية تعزيز الديمقراطية وترسيخها تتجلى في منطقة أمريكا الوسطى، حيث أضحت مجتمعاتنا الآن، بعد سنوات عديدة من الصراع الداخلي في العديد من البلدان والحكومات الدكتاتورية أو الأنظمة العسكرية، تشارك في الحياة الديمقراطية المعتادة وفي تعدديتها السياسية الكامنة، وذلك بعقد انتخابات دورية تتيح: نقل السلطة بما يتفق مع إرادة الشعب؛ وإجراء حوار مفتوح مع المجتمع المدني؛ والاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حرية الانتماء وحرية التعبير؛ وفصل السلطات، بما يضمن بشكل خاص وجود نظام قضائي مستقل وخضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية؛ ومساءلة القادة أمام شعبهم على أعمالهم.

وباختصار، بدأت شمس الحرية تسطع يوميا في جميع أرجاء أمريكا الوسطى. وحل الحوار المتحضر محل الحرب؛ وما كان يتحقق من قبل بالحرب والمدافع الرشاشة أصبح الآن يتحقق عن طريق الانتخابات والآليات الدستورية؛ وحيثما كان الطغيان سائدا حل حكم القانون مكانه. وكما تقول واحدة من التعاليم العظيمة لسيمون بوليفار، بطل التحرير:

الفقرة الأولى في الفصل ٥٨ من الجزء الثاني من كتاب "دون كيشوت دي لا مانتشا":

"إن الحرية يا سانشو، من أنفس الهدايا التي منحها الله للإنسان؛ ولا شيء يعادلها، ولا حتى جميع كنوز الأرض والبحر؛ فمن أجل الحرية، ومن أجل الكرامة، يمكن للمرء ويجب أن يجازف بحياته؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسر من أعظم الشرور التي يمكن أن تحدث للإنسان".

وإذا كان هذا الاقتباس من ميغيل دي لا سيرفانتيس ينطبق على الأفراد، فهو حتى ينطبق أكثر على جميع الأمم في العالم. فاحترام كرامة الإنسان وحرمة منذ اللحظة الأولى للحمل به، هو المبدأ الأساسي للديمقراطية، وعندما نتكلم عن الحرية فنحن لا نفكر فيها كمفهوم سياسي فحسب، وإنما نفكر فيها، قبل كل شيء، ببعدها الاجتماعي.

وتمضي أمريكا الوسطى قدما في تفاؤل على دروب السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهي دروب واسعة، وتمضي بإخلاص ومثابرة نحو أهداف التنمية المستدامة المنشودة منذ أمد بعيد.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن سنة ١٩٩٨ المقبلة ذات أهمية خاصة لبلدي، فهي تشهد الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الفلبين. كما أن هذه السنة ستشهد أيضا الذكرى العاشرة لتكوين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في مانيلا في عام ١٩٨٨.

ففي عام ١٩٨٦ هب الشعب الفلبيني هبة رجل واحد ليطيح بصورة سلمية بنظام دكتاتوري ويستعيد الديمقراطية. وبعد استعادة الفلبين لمؤسساتها الديمقراطية شهدت تحسنا في اقتصادها جعلها من الوجهات المفضلة للاستثمار و "معجزة آسيوية" جديدة. وبالرغم من مشاكل العملة التي عانى منها بلدي مؤخرا وجيراننا في جنوب شرق آسيا، لا يزال الاقتصاد الفلبيني قويا ويحتاج بنجاح هذه الصعوبة المؤقتة.

إن روح ثورة "سلطة الشعب" قد اجتاحت العالم في الثمانينات والتسعينات. وغمرتنا الغبطة وشعرنا بالفخر ونحن نشاهد استعادة الديمقراطية أو ميلادها في شرق

وقد عممت الأمانة الاستعراض المرحلي والتوصيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية في الوثيقة A/52/334. وتلك الوثيقة برنامج عمل للتعاون من أجل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، نعيد فيها تأكيد التزامنا بعملية إشاعة الديمقراطية في مجتمعاتنا، منطلقين من إدراكنا لصلات التعاضد والترابط بين الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم السليم.

ومن المواضيع التي تحظى بأهمية كبرى تقرير وسائل جديدة لإرساء الديمقراطية، والقضاء على آفة الفقر، وتخصيص المزيد من الموارد للسلطة القضائية لضمان استقلالها وفعاليتها وامتصاص التكلفة الاجتماعية للتكيف الهيكلي.

إن التحسن المستمر في مؤسساتنا الديمقراطية يؤدي إلى إرساء نظم الحكم ويزيد من الشفافية ومشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة في العملية الديمقراطية المقترنة بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية المستمرة. وتحقيقا لهذه الغاية أوصت وثيقة بوخارست بإنشاء آلية أو أمانة للمتابعة. وستوفر هذه المتابعة معلومات عن البرامج القطرية ومعلومات عن السبل الكفيلة بمعالجة مسائل محددة، وستساعد في تسهيل الاتصال وتحسين التفاهم في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وكذلك تحسين تعاونها مع النظم الديمقراطية التقليدية والمنظمات الوطنية والدولية لتعزيز نتائج البرامج وتوطيد التعاون. وينبغي للآلية التي ستنشأ أن تكون محايدة وشفافة وفعالة من حيث التكلفة. ولحين إنشاء آلية المتابعة هذه سيقوم بهذه المهمة رئيس المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وذلك بالتعاون مع البلدان المشاركة. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية بتوافق الآراء مشروع القرار A/52/L.28، الذي عرضه وفد رومانيا، واشتركت في تقديمه جميع بلداننا المشاركة وغيرها من البلدان الصديقة.

وبالنسبة لأمريكا الوسطى فإن الديمقراطية، على الرغم من العيوب وجوانب النقص التي تشوب أي مجهود إنساني، هي أفضل أنواع الحكم التي ابتكرها الإنسان حتى اليوم. ولذا ينبغي أن نقدم لها دعمنا المستمر حتى لا تنهار في أي بلد في العالم. وينبغي أن نتذكر هذا الاقتباس من

والوثيقة الصادرة عن المؤتمر بعنوان "استعراض مرحلي وتوصيات" بشأن حماية الديمقراطية، وتعزيز التنمية وتحسين شؤون الحكم تتوجه إلى المجتمع الدولي ككل، والأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات المالية الدولية. ويحدونا الأمل بأن يتمكن المجتمع من دراسة هذه التوصيات والآراء والتفكير بها تفكيراً جدياً، ومن بينها، أولاً، أن الجزاءات العقابية ينبغي أن تفرض على الكيانات والمنظمات الأجنبية التي تحاول إفساد المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية؛ وثانياً، لا يمكن تحقيق التوازن بين الجنسين ما دام انعدام المساواة بين الجنسين قائماً، ولذا ينبغي للبلدان أن تدرس مركز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين ومنهج العمل؛ وثالثاً، إن تقييم أداء بلد ما بشأن مسائل الديمقراطية ينبغي أن يضطلع به البلد نفسه، لا الكيانات الأخرى.

ومما يبعث على الارتياح أيضاً الإشارة إلى تزايد العضوية في المؤتمر من جميع المناطق. ولقد تقرر عقد المؤتمر المقبل في أفريقيا، مما يجعل دورة التمثيل الإقليمي كاملة. وتكرمت حكومة بنن باستضافة المؤتمر. ومشروع القرار المعروض علينا وتقرير الأمين العام هما نتيجتان مباشرتان للدعوة إلى إقامة علاقة عمل معززة وهامة بين المؤتمر ومنظومة الأمم المتحدة - أي الأمانة والوكالات والدول الأعضاء. ونشعر بالامتنان للأمين العام وللسلفه، السيد بطرس بطرس غالي، على تأييدهما لأهداف وتطلعات المؤتمر من خلال التدابير والبرامج الملموسة، وكذلك من خلال توصياتهما، في مجال المساعدة الانتخابية، وتعزيز المجتمع المدني وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال إرساء الديمقراطية والحكم.

إن حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قوة آخذة في النمو في عالم اليوم. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نبدأ نحن الأعضاء في المؤتمر بالتأكيد على قوة أعضائنا وتأثيرهم المحتمل والتعبير عن أرائنا الجماعية بشأن المسائل المعاصرة ذات الأهمية الحيوية، كتلك المسائل التي تقع في مجال السلم والأمن العالميين، وحماية البيئة وصونها والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً.

وإذ نعترف بتزايد أعدادنا، هل لي أن أؤكد مجدداً على النداء الذي وجهه إلينا وزير خارجية بلادي، السيد دومنغو سيازون، للنظر في عقد مؤتمر قمة لرؤساء

أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وهذه الرياح الثورية فاجأت العالم وغيرت خطوط الخرائط على الساحة الجيوسياسية.

ومن أجل توطيد هذه المكاسب عقدت الفلبين وحفنة من البلدان ذات التجارب المماثلة المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات المستعادة حديثاً في عام ١٩٨٨، وأصدرت إعلان مانيلا الذي حدد الترابط الذي لا ينفصم بين الديمقراطية والسلم والتنمية ودعا إلى التعاضد المتبادل بين الديمقراطيات الجديدة والعريقة للحفاظ على المكاسب التي حققتها أنظمة الديمقراطية المستعادة حديثاً في تصديها للتهديدات الداخلية والخارجية.

والمؤتمر التالي، الذي استضافته نيكاراغوا في ١٩٩٤، أسفر عن إعلان وخطة عمل ماناغوا، وسعى إلى تعزيز احترام المبادئ الديمقراطية والتوصل إلى فهم أوسع للديمقراطية وإشاعتها وتشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين الديمقراطيات ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وتوسع اسم المؤتمر ليغدو المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ويشمل الدول التي أصبحت ديمقراطية لأول مرة في تاريخها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر الفلبين المخلص لرومانيا حكومة وشعباً، على النجاح الباهر الذي حققه المؤتمر الثالث، المعقد في أيلول/سبتمبر، في بوخارست. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما قدمه من دعم قيّم، من الناحيتين الأخلاقية والمادية. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى حكومات هولندا وسويسرا وجمهورية كوريا والسويد وألمانيا وكندا ووكالة المجتمع الناطق بالفرنسية على مساعدتهم.

واستند مؤتمر بوخارست إلى مؤتمرين سابقين في إدخال مشاركة المجتمع المدني. وقام الأكاديميون وقادة المجموعات غير الحكومية بإشراك المسؤولين الحكوميين في مناقشات هامة وعميقة النظر في محفل المجتمع المدني الأول للمؤتمر. وجاء المحفل ليؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في تطوير وصيانة الديمقراطية وفي الترويج للمجتمعية التي تتضمن الحكومة والقطاع الخاص كشريكين متساويين.

الشمولية/التسلط إلى شكل ديمقراطي/تشاركي من أشكال الحكومة ويتكون بشكل رئيسي من مرحلتين متميزتين: أولاً، مرحلة انتقالية تنتهي عند تنصيب حكومة جديدة نتيجة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتكون شرعيتها مقبولة لدى جميع الأطراف السياسية الفاعلة، في حين ينظر إلى إجراء انتخابات لاحقة كجزء من العملية السياسية؛ وثانياً، مرحلة توطيد الديمقراطية التي يمكن تحديدها على أنها عملية تستهدف تحقيق استدامة طويلة الأجل للعملية الديمقراطية. ويواجه التوطيد الديمقراطي في غالب الأحيان مجموعة من التحديات والضغوط ذات طابع غير معياري، مثل البيئة الاجتماعية/الاقتصادية، والافتقار إلى الموارد الكافية، وتأييد السكان أو انعدامه للتغيرات التي تطرأ على السياسة، وتوعية المجتمع المدني، وتمكين المواطنين، ونوعية الخدمة المدنية، والخيارات الرشيدة للأطراف السياسية الفاعلة، ونزاهة الزعماء، والنظم الحزبية، وبطبيعة الحال، البيئة الدولية عموماً. وهذه كلها بمثابة عملية مؤلمة تتطلب وقتاً وجهوداً دؤوبة واستعداداً للنجاح.

ويشير تقرير الأمين العام بحق إلى الانتخابات بوصفها عنصراً حيوياً أو مقياساً لتحقيق الديمقراطية. وأثناء الأعوام السبعة الماضية، أجرت منغوليا ثلاثة انتخابات برلمانية، وانتخابين رئاسيين، وانتخابين محليين، وجرى الاعتراف بحريتها ونزاهتها كلها. ويمكن الحكم على درجة نضوج ديمقراطيتنا بالانتخابين اللذين أجريا مؤخراً، وهما الانتخاب البرلماني الذي أجري عام ١٩٩٦، والانتخاب الرئاسي الذي عقد عام ١٩٩٧. وكان للانتخابات البرلمانية أهميتها حيث أنها جلبت إلى البرلمان، في انتصار ساحق، تلك القوى السياسية التي كانت قد تشكلت حديثاً في أوائل التسعينات لتتحدى سيطرة الحزب الشيوعي السابق الذي جرى إصلاحه والذي ظل في الحكم مدة طويلة. وكان نقل السلطة سلساً ومنظماً. والرئيس السابق، الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى الديمقراطية الجديدة، خسر في انتخابات رئاسية نزيهة، ومرة أخرى، كان نقل السلطة سلساً ومنظماً وبكرامة.

وبالنسبة لمنغوليا، كما هو بالنسبة لمعظم الدول الشيوعية السابقة الأخرى، يكمن أكبر تحدٍ لتوطيد الديمقراطية في ضغوط ذات طبيعة اقتصادية - اجتماعية. وكما تعلمنا في الأعوام القليلة الماضية، فإنه حتى تحقيق الديمقراطية والتحرر الاقتصادي في نفس

حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في بداية الألفية الجديدة.

السيد انكساخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تولي منغوليا أهمية كبيرة لنظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

ويرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام بشأن هذا البند والوارد في الوثيقة A/52/513. ويرحب أيضاً بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر بوخارست للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، الذي نُظم بالاشتراك النشط من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونحن نتفق مع الأمين العام بأن حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومؤتمراتها العالمية، أعطت زخماً قوياً لعملية إرساء الديمقراطية على المستويين العالمي والإقليمي. فالخبرة الواسعة للعديد من الدول في تعزيز أو توطيد الديمقراطية وفُرت مادة ثرية للأمين العامل لكي يركز، في تقريره الرابع بشأن الموضوع، على مسائل السياسة والمبادئ. ولذا، فإن الفريق الفرعي المعني ببناء القدرات في مجال شؤون الحكم التابع للجنة التنسيق الإدارية قد حدد عموماً، ١١ مبدأً للحكم السليم، بما في ذلك وجود قطاع عام فعال؛ والمساءلة/الشفافية فيما يتعلق بالعمليات والمؤسسات، والمشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني/التمكين السياسي، والمساواة بين الجنسين. وتعتقد منغوليا بوصفها ديمقراطية جديدة أن جميع هذه المبادئ أساسية في تعزيز أو توطيد الديمقراطية.

وتوافق منغوليا على النتيجة التي تم التوصل إليها وهي أن الديمقراطية ليست نموذجاً يستنسخ أو يفرض، وإنما هي هدف يُسعى إلى تحقيقه، وأن الوتيرة التي تسير عليها عملية إرساء الديمقراطية تتوقف على مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتناسب وظروف ثقافة بعينها أو مجتمع بعينه.

وتجربة منغوليا في إرساء الديمقراطية تبين أن الأخيرة يمكن تعريفها على أنها حركة انتقال تبتعد عن

للمؤتمر على مبادرتهم وعلى جهودهم التي كللتها بالنجاح. وبالمثل، نعتقد أن مؤتمر بوخارست كان مفيداً ومثمراً للغاية أيضاً. والاستعراض المرحلي والتوصيات المعتمدة في المؤتمر، كما وردت في الوثيقة A/52/334، مصدر قيم للدراسة التحليلية، كما أن المبادئ التوجيهية المقترحة لتعزيز السياسات والمبادئ الموجهة إلى حكومات الديمقراطيات الجديدة والمستعادة لها أهمية عملية هائلة. ونعتقد أن الاقتراح بوضع بعض المؤشرات لتقييم أو رصد التقدم المحرز في تحقيق الديمقراطية اقترح جاء في الوقت المناسب ويجب الأخذ به. ومنغوليا على استعداد للعمل مع الآخرين في هذه المسألة.

وتؤيد منغوليا تأييداً كاملاً عقد هذه المؤتمرات على فترات زمنية منتظمة، ونرى فيها شكلاً قيماً لتبادل الخبرات وللتعاون. ونعرب عن استعدادنا لاستضافة واحد من المؤتمرات القادمة في منغوليا قريباً.

ووفد بلدي، بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار A/52/L.28 بشأن هذا البند، الذي عرضه ممثل رومانيا هذا الصباح، يعرب عن أمله في اعتماده دون تصويت.

السيدة كورنيت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بند جدول الأعمال الذي ننظر فيه الآن، "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" له أهمية كبرى بالنسبة لبلدي. وقبل خمسة أعوام، أي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أصبحت غيانا ديمقراطية مستعادة حديثاً، بعد أول انتخابات حرة ونزيهة تجرى منذ عقود. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد مرور خمسة أعوام، اختار أبناء غيانا الحكومة التي تقود ديمقراطيتنا الجديدة إلى القرن الحادي والعشرين. ووفقاً للإحصاء الأخير، ستتنافس على هذا الشرف ١٠ أحزاب سياسية. وهذا دليل على التزام غيانا حكومة وشعباً بالديمقراطية. ومن خلال جهودنا لضمان تحقيق الديمقراطية، فإننا نسلّم بقيمة الدعم الخارجي لها.

وغيانا تلقت مساعدات قيّمة للغاية من الأمم المتحدة للعملية الانتخابية عام ١٩٩٢، ومرة أخرى عام ١٩٩٧. وبالتالي، تعلم غيانا بطريقة مباشرة أهمية موضوع مناقشتنا هنا اليوم. وباسم حكومة بلدي، أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المنظمة على المساعدات التي نتاح لنا. وأود أن أشكر الأمين العام أيضاً على تقريره المفيد والتحليلي عن المسألة. وأسعدنا أن نلاحظ الرابطة

الوقت يمكن أن يفرض تكلفة اجتماعية باهظة، بينما يمكن للصعوبات الاقتصادية أن تضعف الثقة في صلاحية المؤسسات الديمقراطية. ولهذا، فإن الجهود الرامية إلى خفض الصعوبات الاقتصادية والفقر، وبالتالي الصعوبات والاضطرابات الاجتماعية، تحتاج إلى المثابرة أو الإرادة السياسية، والموارد الكافية، والدعم والمساعدة الدوليين. وإن الحكومة الجديدة اقتناعاً منها بأنه يجب مواصلة التعجيل بالإصلاح الاقتصادي بغية تقصير فترة الانتقال الاقتصادي المؤلمة، فقد اتخذت عدداً من التدابير الجذرية في العام الماضي. وبذلك أدخلت تعريفة للاستيراد نسبتها "صفر" في المائة، وعجلت إيقاع الخصخصة الجارية. ويمثل هذان التدبيران خطوتين هامتين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولتوسيع التجارة.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن إعادة تعريف دور الدولة يشكل حتمية أخرى. وكما تبين الممارسة، فإن المجتمع المدني والقطاع الخاص النشطين لهما أهمية قصوى أيضاً في عملية إرساء الديمقراطية ثم توطيدها بعد ذلك. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني في منغوليا يبرز بوصفه طرفاً هاماً، فإنه لم ينضج بعد ليكون شريكاً اجتماعياً مكتملاً ليتحمل مسؤولياته بالكامل أو يضع شروط المناقشة حول القضايا الوطنية. وهو ضعيف في المناطق الريفية بصفة خاصة، حيث تقتصر المشاركة السياسية في بعض الأحيان على التصويت في الانتخابات. وبالنسبة للقطاع الخاص، فهو لا يزال في مرحلة التوطيد ويحتاج إلى دعم تشريعي وغير تشريعي نشط من جانب البرلمان والحكومة.

وكما بين بجلاء المؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة المعقود في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، فإن شؤون الحكم السليم أمر أساسي للضمان الواجب للتفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وكما يبين التقرير، فإن الدولة تهئ البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المؤاتية، بينما يوفر القطاع الخاص الوظائف والدخل، ويسر المجتمع المدني التفاعل السياسي والاجتماعي ويعبئ المجموعات للاشتراك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمنظمين الآخرين

ثنائي أو متعدد الأطراف، وهو الأفضل، تكاد تكون لا غنى عنها لنجاح الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وفي جهودنا التي نبذلها لضمان النجاح، من المهم أيضا أن نركز على الشباب. فهم الذين سيتولون زمام الحكم في نهاية المطاف. وإذا كنا نريد حقا تعزيز وتوطيد الديمقراطية والحفاظ عليها في النهاية فإنه يتعين علينا أن ننظر إلى المستقبل. ولذلك، ينبغي أن يكون إعداد قادتنا في الغد عنصرا رئيسيا في استراتيجيتنا اليوم. وهنا، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أيضا دعما حاسما من خلال نشر المعلومات واستضافة برامج وأنشطة أخرى لتعريف الشباب بمبادئ هذه العملية الهامة. ونظرا للقيمة المتأصلة في الديمقراطية والحكم السليم ونظرا لأهميتهما للتنمية المستدامة وبناء السلم، ينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة أن تظل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ديمقراطية. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم حيثما استطاعت.

إن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هام دون شك. فهو يساعد في توفير الإرشاد للأمم المتحدة نفسها وللحكومات ولجميع المعنيين بترسيخ الديمقراطية، محليا وإقليميا وعلى الصعيد العالمي. وبالتالي، من الضروري أن يكشف المجتمع الدولي جهوده لتهيئة إطار دولي للدعم يفضي إلى النجاح النهائي في توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على الصعيد الدولي على نحو لا يمكن الرجوع عنه.

السيد أواد (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أعرب عن امتنان الأرجنتين للدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوافي، وأن أتقدم بالتهنئة إلى حكومة وشعب رومانيا على نجاح المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد مؤخرا. وقد رحبنا بالنتائج التي خلص إليها مؤتمر بوخارست، الذي ساعدتنا المناقشات التي دارت فيه والتوصيات التي انبثقت عنه على التحرك نحو مستقبل يجري فيه توطيد عملية إشاعة الديمقراطية الجارية الآن.

التي أنشئت بين الديمقراطية والحكم السليم وأهمية هذين العنصرين في توطيد السلام والتنمية.

وبالنسبة للديمقراطيات الفتية كديمقراطيتنا، فإن الأمم المتحدة خير مكان تكلّمس فيه المساعدة. ومنذ المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في مانيلا عام ١٩٨٨، فإن مسألة الديمقراطية كانت موضع مناقشات وإجراءات من جانب كيانات متنوعة تذكر منها الحكومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات العلمية. والمؤتمر الدولي الثالث المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر الماضي كان قد سبقه في تموز/يوليه المؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة الذي عقد برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسفر عن كل هذه المناقشات طيلة سنين قبول عام بأن الديمقراطية، مثلها مثل الثقافة، طريقة من طرق الحياة يجب تعلّمها وتغذيتها لكي تبقى وتزدهر. وهي تخضع لخصائص اجتماعية وسياسية واقتصادية تتعلق بكل بيئة وطنية على حدة بقدر تأثرها بالأنشطة الدولية. وينبغي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة أن يُصمم لمعالجة هذه الوقائع المتشابكة.

إن الفقر وعيباء الدين الخارجي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والصراعات داخل الدول هي من بين الأخطار العديدة التي تواجه جهودنا الرامية إلى توطيد الديمقراطية. وهذه قضايا عالمية وتتطلب حلا عالميا. وهذا سبب آخر لأهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ذلك، حتى ونحن نركز تحديدا على تعزيز وتوطيد الديمقراطية، من الواضح أن العديد من أنشطة الأمم المتحدة الأخرى هي عناصر غير مباشرة لأي دعم تقدمه منظومة الأمم المتحدة. وكما شدد الأمين العام في الفقرة ٤٦ من تقريره (A/52/513)

"وكون أن الجهود التي تبذلها المنظومة من أجل بناء السلام والتنمية وإرساء الديمقراطية والحكم جهود متميزة رغم أنها تعزز بعضها البعض، يؤكد أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة ككل بتعزيز قدرتها على التعاون وتنسيق أعمالها".

وبالتالي، فإن هذا يخلق دورا هاما للديمقراطية المتطورة في مجتمعنا الدولي. والمساعدة المقدمة منها على أساس

ولهذه الأسباب جميعاً، شارك بلدي بنشاط في عملية إرساء الديمقراطية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، مقدماً المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية، وكذلك مراقبين للانتخابات، وساهم في عمليات حفظ السلام عندما طُلب إليه ذلك.

ولا يشك وفد بلدي إطلاقاً في أن نظام الحكم الديمقراطي هو أفضل وسيلة للتعبير عن إرادة الشعب. ونحن نعتقد أنه في إطار الديمقراطية تزدهر المبادرات والفرص المنبثقة عن الحرية السياسية والاقتصادية. وتقوم المعادلات الحديثة للتنمية على هذه الحريات، وكذلك على مسؤوليات الدول تجاه المجتمع بوصفها الضامنة للحريات الأساسية، وعلى تعزيز النظام في حد ذاته.

ويقع مشروع القرار ضمن إطار دولي موجه لتعزيز الديمقراطيات والنظم البرلمانية. وكما كان الحال في المناسبات السابقة، شاركت الأرجنتين في تقديم مشروع القرار، اقتناعاً بأننا بذلك نسهم في بلورة الآراء التي توحد المجتمع الدولي.

السيد يلتشكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
عندما تأسست الأمم المتحدة، أدرجت بين المقاصد المنصوص عليها في ميثاقها حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع عليه.

ومنذ عام ١٩٤٥، ظل العالم يمر بتغيرات جذرية، وقد بقينا على قيد الحياة بعد انقضاء سنوات الحرب الباردة والمواجهات الایدولوجية التي طال أمدها. وسجلت الخريطة السياسية العالمية ظهور دول جديدة، اختار معظمها طريق الديمقراطية.

واليوم، أصبحت عملية إشاعة الديمقراطية حركة عالمية تؤثر في الشمال والجنوب والشرق والغرب. وفي السنوات الأخيرة شاع اعتراف شبه كامل بأن نظام الحكم الديمقراطي هو أفضل النماذج التي تضمن وجود الإطار الكفيل بإيجاد حلول لأية مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومع ذلك، أود أن أعرب عن قلقنا لما جاء في تقارير الخبراء الإقليميين من أن الديمقراطيات الهشة لا تزال في مناطق معينة تتعرض لتهديدات شديدة. وفي نفس الوقت، نؤيد التوصية بأن يقدم المجتمع الدولي مزيداً من المساعدة في مواجهة هذه التهديدات.

وفي عام ١٩٩٧، عقد أيضاً في نيويورك مؤتمر دولي معني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، خلص إلى أن الحكم السليم هو حكم فعال وقائم على المشاركة والشفافية وخاضع للمساءلة وعادل ويعزز حكم القانون. وفي هذا الصدد يسرنا أن المجتمع الدولي يشجع مبدأ التعاون الجديد في هذا الميدان، وتطويره التدريجي. وينال الحكم السليم وإشاعة الديمقراطية والتنمية المستدامة وتوطيد السلام شهرة أكبر في المناقشة الدولية يوماً بعد يوم.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين اليوم من جديد على التزامها الذي لا يتزعزع بالتعاون، من خلال منظومة الأمم المتحدة، في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام ومد نطاق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبسبب هذا الالتزام تحديداً اضطلعنا بمبادرتين رئيسيتين، إحداهما في ميدان السياسة العامة الدولية والأخرى في ميدان التعاون والمساعدة الإنسانية. وتتمثل الأولى في مشاركة الأرجنتين في عمليات حفظ السلام، في إطار نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي، بما مجموعه ٦١٤ فرداً موزعين في شتى أنحاء العالم. والمبادرة الأخرى هي "لجنة الخوذ البيض" التي استهلها رئيس الأرجنتين في عام ١٩٩٣. وهذه المبادرة، التي صُممت للاستفادة من الإمكانية الحقيقية للعالم في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، هي أيضاً أداة مناسبة لمساعدة الأمم المتحدة في عملها في توطيد السلام العالمي.

لقد عادت الأرجنتين إلى طريق الديمقراطية بعد عقود وظلت مصممة، من خلال أكثر المحافل تنوعاً، على مواصلة تعميق عملية توطيد الديمقراطية، التي ما فتئت تعمل على توطيدها على مدى ١٤ سنة دون انقطاع.

وفي منطقتنا، اضطلع بلدي بدور نشط في إعداد بيان رئاسي بشأن الالتزام بالديمقراطية، وقّع رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بالإضافة إلى رئيسي شيلي وبوليفيا، وقد أنشئت بموجبه مؤسسات ديمقراطية كاملة التشغيل وفعالة، وهي شرط أساسي للتعاون في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

وفي هذا الصدد، يود وفد أوكرانيا أن يذكّر بالمبادرة التي طرحها رئيس أوكرانيا قبل سنتين في الاجتماع التذكاري للجمعية العامة للأمم المتحدة، بخصوص إنشاء آلية للأمم المتحدة للوصاية على عمليات تشكيل الدول الجديدة.

وفي رأينا أن دعم الأمم المتحدة الحالي للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يتماشى مع ذلك الاقتراح. ووفد بلدنا يشني على الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لتكليف الجمعية العامة، في دعم ورصد جهود الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ويؤيد بشدة توصية مؤتمر بوخارست في هذا الشأن.

كما نقر تماما الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/52/513)، وخاصة ما يتعلق منها بأنشطة الأمم المتحدة في مجال إرساء الديمقراطية وشؤون الحكم، وتعزيز المجتمع المدني، والتي تحدد معالم الاتجاهات الجديدة على الطريق المؤدي إلى الديمقراطية.

ونعتقد أن زيادة توضيح مفهومي إرساء الديمقراطية وسلامة الحكم يجب تناولها بطريقة موحدة، لأن هاتين الظاهرتين مترابطتان ولا يمكن الفصل بينهما. ويأمل وفد بلدي في أن يتسنى تحقيق ذلك من خلال الجمع على النحو الواجب بين جدول أعمال هذين الموضوعين في إطار واحد.

وأوكرانيا، بوصفها مشاركا في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي انعقد في بوخارست هذا العام، صادقت على وثيقة المؤتمر الختامية المعنونة "استعراض مرحلي وتوصيات". ونحن ننظر إلى تلك الوثيقة باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية لزيادة تعزيز السياسات والمبادئ التي تطبقها حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ووفدنا يوافق تماما على الفكرة المعرب عنها في الوثيقة الختامية للمؤتمر، والقائلة بأنه ينبغي:

"أن تصمم أنشطة الأمم المتحدة المساعدة في الاستجابة للظروف والأولويات الخاصة بكل بلد، وفي الوقت ذاته في تقديم التوجيه من أجل تنفيذ التوصيات وخطط العمل التي اعتمدها مؤتمرات

وأوكرانيا ليست عضوا جديدا في الأمم المتحدة، ولكنها كدولة استعادت استقلالها، تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فبعد أن انطلقت أوكرانيا على طريق الديمقراطية منذ السنة الأولى لاستقلالها، أعلنت عن إرادتها السياسية في بناء دولة مفتوحة، حرة وديمقراطية. وهكذا نجح بلدنا في الحفاظ على السلم والوفاق الاجتماعي في مجتمعه، وإزالة التناقضات التي كان من المحتمل أن تتطور إلى صراعات دامية تقوم على أسس عرقية وسياسية واقتصادية، ونتيجة لذلك، نجح في تأمين الوثام الوطني.

وغني عن البيان أن اعتماد القانون الأساسي لأوكرانيا في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، شجع زيادة تعزيز الاستقرار في سياسة أوكرانيا الداخلية، والوثام في مجتمعها. وقد أصبح دستور أوكرانيا الجديد ضمانا موثوقا به لسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات الشخصية.

وهكذا اكتملت فترة التكوين الوطني التي استمرت ست سنوات. فقد بني إطار الدولة، وينبغي الآن تعزيزه وإدارته على النحو السليم، وخاصة في الميدان الاقتصادي.

وثمة دليل آخر على زيادة تطور الديمقراطية في أوكرانيا، وهو اعتماد البرلمان الأوكراني مؤخرا القانون المتعلق بممثلها لحقوق الإنسان أو أمين مظالم حقوق الإنسان. والغرض الأساسي من هذا القانون هو إنشاء رقابة برلمانية على احترام الحقوق والحريات الدستورية لجميع المواطنين.

وأود أن أذكر أيضا أن وفدا من كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا، يقوم في الوقت الحالي بزيارة أوكرانيا، بهدف تقييم التطورات الأخيرة التي استجذرت في مجال الحكم الذاتي المحلي.

وعلى الرغم من التفاؤل السائد في هذه القاعة إزاء عملية إشاعة الديمقراطية في المجتمع العالمي، تجدر ملاحظة أن أخطارا كبيرة كامنة ما زالت تتهدد الديمقراطيات في مختلف أنحاء العالم. فإشاعة الديمقراطية عملية مستمرة تتطلب موقفا متأنيا من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء.

الأمم المتحدة العالمية الرئيسية" [A/52/334، التذييل،
الجزء الرابع باء].

ويمكننا القول دون أدنى مغالاة إن عملية إرساء الديمقراطية، كاتجاه سائد في تطور الحضارة العالمية على أعتاب الألفية الجديدة، ستظل تتزايد باستمرار في القرن الحادي والعشرين. فتحقيق السلم والأمن والازدهار للشعوب ما زال هو أولوية الإنسانية التقدمية، والغرض من وجود الأمم المتحدة.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد مرة أخرى على تقيّد أوكرانيا بمبادئ الديمقراطية، واستعدادها لأن تظل باستمرار شريكا تعاونيا للأمم المتحدة، في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد بياو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهاني وفد بنن على الطريقة الكفؤة التي يؤدي بها أعضاء مكتب الجمعية العامة واجباتهم، في توجيه أعمال هذه الدورة.

إن بنن، كما يعلم الجميع، تنخرط منذ أكثر من سبع سنوات في عملية إرساء الديمقراطية وبناء دولة تقوم على حكم القانون. ومن هنا، يعلق وفد بلدي أهمية كبرى على البند ٣٨ من جدول الأعمال "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

إن التغيرات التي طرأت على المسرح الدولي في السنوات الأخيرة أثرت تأثيرا حاسما على التطور الاجتماعي - الاقتصادي في عدة دول، وغيّرت الصورة السياسية والاقتصادية في بعض المناطق.

فمن أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى آسيا، وتحت ضغط القوى الديمقراطية، تراجعت عدة قوى استبدادية وأفسحت المجال لنظم ديمقراطية أكثر انفتاحا، وأكثر احترامما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وهكذا بدأت عملية إرساء الديمقراطية التي أفرزتها تلك التغيرات تزداد اتساعا وتتخذ مسارات مختلفة تتماشى مع حقائق ومتطلبات كل مجتمع، ووفقا لما تملّيه ظروفه.

ومن المؤسف أن التقدم في إرساء الديمقراطية لم يكن بنفس الدرجة في كل مكان. فقد تباطأت الحركة هنا وهناك، بل إنها عانت نكسات وتراجعت في بعض المناطق. وفي بعض البلدان، وخاصة في قارتي أفريقيا، ما زالت الديمقراطيات الهشة معرضة للتهديد. وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن عملية إرساء الديمقراطية تحتاج الآن إلى التقاط أنفاسها.

وإزاء هذه الخلفية، تمس الحاجة الآن إلى أن تعمل الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة معا في البحث عن سبل ووسائل لتوطيد ما أنجزته والبناء عليه. والأمم المتحدة لها دور هام تضطلع به في هذا المسعى.

ويأمل وفد بلدي أن تسمح لنا المناقشة الراهنة بتحديد الطرق والوسائل التي ستمكن المنظمة بها من توفير دعم أكثر فعالية في مجالي إرساء الديمقراطية والإدارة الحسنة للشؤون العامة.

إن الديمقراطية لا يمكن توطيدها كنظام حكم دون تنمية اجتماعية - اقتصادية متناسقة تتبنى تنمية البشر في مختلف المناحي. ولذلك، يرحب وفد بلدي باعتماد الجمعية العامة هذا العام لخطة للتنمية التي تركز بشكل كاف على التكامل وعلى تعقد العلاقات بين الديمقراطية والتنمية.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا البعد الجديد للتعاون الدولي كان محور عمل المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في بوخارست، برومانيا. وقد شاركت بنن بنشاط في ذلك المؤتمر وتود كثيرا أن ترى قراراته وتوصياته تسهم - في إطار الإصلاحات الراهنة - في تحديد طريقة أفضل، في إطار الأمم المتحدة، لدعم جهود الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

في الواقع، نحن مدركون ومقتنعون بأن مجرد الوفاء بمتطلبات طقوس إجراء انتخابات دورية غير كاف ولا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال حاسما في إرساء وضمان ديمقراطية دائمة في أي بلد، وبخاصة في أي بلد نام مثل بلدي، المصنف من بين أقل البلدان نموا.

ختاما، يعلن وفد بلدي تأييده التام لمشروع القرار A/52/L.28 الذي عرضته رومانيا نيابة عن مقدميه ويأمل مخلصا أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد مينوفيس - تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يوم أول أمس، تكلمت في اللجنة الثالثة لأنقل رسالة تتعلق بالمناقشة الراهنة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن المناسب أن أكرر تلك الرسالة اليوم. الواقع، اننا نفهم أن أحد أهداف الأمم المتحدة مساعدة الحكومات على تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة باستخدام الوسائل والإجراءات والأفكار التي عرفها علماء سياسيون مثل خوان لينز في جامعة ييل، على سبيل المثال، وأساتذة آخرون، بأنها موطدات الديمقراطية، وبخاصة بإنشاء شبكة دعم.

وأندورا تحيي جميع الجهود المجمععة في مشروع قرار اليوم باعتبارها جديرة بالتقدير وفي صميم أهداف المنظمة، وتشيد بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/513. ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لنجاح المؤتمرات الدولية الثلاثة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي عقدت منذ ١٩٨٨ وآخرها عقد في بوخارست.

ومع ذلك، نعتقد أنه لكي ينشأ الإطار الصحيح للتفكير من أجل عمل فعال مستدام في تعزيز الديمقراطية حول العالم، يجب أن تعترف المنظمة بطريقة لا غموض فيها بأساس وأهمية الديمقراطية. وبتبني مناقشة فلسفية الى حد ما، في المنظمة، بشأن طبيعة وضرورة الديمقراطية - بشكل مستقل عن التقدم الاقتصادي والتنمية - سنتمكن من استرعاء انتباه المجتمع المدني واستخدام مساعدته في المهمة الصعبة الرفيعة المتمثلة في توسيع نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

(تكلم بالفرنسية)

"من الواضح للجميع على حد سواء أن ثورة ديمقراطية عظيمة قائمة الآن بيننا، لكن الجميع لا ينظرون إليها من منظور واحد. فهي تبدو للبعض غريبة بل عارضة، وهم يأملون أن تظل - بوصفها هكذا - مكبوحة؛ وتبدو للآخرين انها لا يمكن مقاومتها، لأنها أكثر الاتجاهات التي يمكن أن توجد في التاريخ

وبالمثل، لكي يكون للديمقراطية معنى حقيقيا - لكي تكون مبدأ ساميا تتشاطره جميع الشعوب، ولكي تحقق آثارها التحريرية والمنقذة تحقيقا كاملا - يجب أن تجسّد بشكل لا غموض فيه سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي. وهذا يعني أن الديمقراطية يجب أيضا أن تكون أساس تنظيم وممارسة العلاقات الدولية وأن تحكمهما. والآن وقد انتهت الحرب الباردة وسقط حائط برلين، يمكن - بل يجب - للعالم - الذي طالما قسمته المنازعات بين الشرق والغرب والتفاوتات بين الشمال والجنوب أن يتطور وينفذ علاقات ديمقراطية جديدة بين الدول.

لذلك، ليس من قبيل المغالاة القول بأن تجديد الأمم المتحدة، الذي بدأ مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا العالمية، يجب أن تؤيده جميع دولنا، وأن ينفذ بشكل حاسم حتى تكفل الظروف اللازمة ليوصل المجتمع الدولي بشكل متوأم عملية إرساء الديمقراطية عند فجر القرن الحادي والعشرين.

في أعقاب التغييرات السلمية التي وقعت في بنن بعد المؤتمر الوطني للقوى النشطة للأمة في شباط/فبراير ١٩٩٠، وشعب بنن لا يزال يشهد عصر تجديد ديمقراطي يقوم، في جملة أمور، على بناء حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق عواملها المكونة الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهذه التجربة الجديدة آخذة في التطور وتعمق جذورها بمرور الوقت ووقوع الأحداث.

وحكومة بنن - تدليلا منها على التزامها الراسخ بتعزيز مبادئ الديمقراطية - تقدمت بعرض لاستضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في كوتونو، وهكذا ستكون بنن أول بلد في أفريقيا يستضيف هذا النوع الجديد من المؤتمرات الدولية.

ووفد بلدي يود أن ينتهز هذه الفرصة أيضا ليشكر جميع المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث على تأييدهم لعرضنا، وليؤكد لهم أن بنن لن تدخر جهدا لجعل المؤتمر ناجحا نجاحا - كبيرا مسجلا في التاريخ وفي الذاكرة. وبنن - لكي تحقق هذا الطموح النبيل - تعرف أن بوسعها أن تعتمد على دعم جميع الدول وعلى منظومة الأمم المتحدة، وبشكل خاص على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برلمان ولم يكن لدينا أبدا حكم فرد واحد أو حكم حزب واحد. وما هو أكثر إثارة للدهشة أنه بالرغم من المجتمع الصغير والمجموعة القوية من القيم الثقافية، والدينية والاجتماعية، فإن حريات الآخرين تحترم - وكانت تحترم - في بلدي احتراماً بالغاً. وتاريخنا في القرن العشرين دليل على ذلك، فقد كان بلدنا ملجأ حرية لأفراد عديدين فارين من التعصب، والتعذيب، والشمولة ومن الموت الكريه في الحرية الأهلية الإسبانية التي وقعت في البلد المجاور لنا، وكان ملجأ لآخرين فروا عن طريق حدودنا الشمالية لينجوا من الأعمال البربرية التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية.

إذا أخذنا مثال أندورا كنموذج، وأنا هنا أؤدي واجبي كسفير أسعى بطبيعة الحال - كما فعلت في اللجنة الثالثة في يوم آخر - إلى توسيع المعرفة ببلدي، وألتمس من الجمعية بعض التساهل لأخذ بعض الوقت هنا أيضاً، فإنني في النهاية أود أن أبين أنه من الممكن إلى حد ما أن تتحقق الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان فقيرة وفي مجتمعات نائية، بعيداً عن التعقيد الحضري السائد أو عن مجتمعات المناقشة في نيويورك، فنحن في أندورا فعلنا ذلك للضرورة وتمسكنا بالقيم اللازمة لبقائنا وكان هذا في نهاية المطاف اختيار المجتمع من خلال الوسائل الديمقراطية التي اعترف أنه كان من السهل والطبيعي بدرجة أكبر أن تستعمل بطريقة بدائية بسبب حجم البلد.

وفي نهاية الألف سنة الثانية ازدادت حاجة كوكبنا إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨، الذي توليه الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار المطروح اليوم، أهمية خاصة، رسم السبيل الذي يمكن أن يبعد العالم عن طريق الهلاك الذاتي الذي تحاول الأسرة الإنسانية أن تسلكه في بعض الأحيان. فإذا احترمنا حقوق الآخرين على المستوى الفردي فمن غير المحتمل أن نصبح أكثر عدوانية على المستوى المختلط للدولة القومية. ويقول العلماء السياسيون إن الديمقراطيات، القيمة على الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان، لا تحارب الديمقراطيات الأخرى. ومنذ ١٩٤٨ يتلمس الجميع خيار الديمقراطية وحقوق الإنسان. خيار الفلسفة الإنسانية البديل الوحيد لعالم معقول في القرون المقبلة. والواقع أنه أصبح لدينا لأول مرة معيار دولي مكتوب لما هو حسن وما هو سيء. ومن المحتمل ألا ينتهي البحث الإنساني الأبدى من آثار الخير والشر ولكن إعلان ١٩٤٨ خطوة محددة في الاتجاه السليم. وباسم حكومتي

اطراداً وأكثرها قديماً، وأكثرها استدامة" (أليكسيس دي توكيفيل، الديمقراطية في أمريكا، مقدمة)

(تكلم بالانكليزية)

إن أليكسيس دي توكيفيل، اعترف منذ أكثر من ١٦٠ عاماً بظهور الديمقراطية واتساع نطاقها - باعتبارهما فكرة وحقيقة على حد سواء - وحاول أن يرسم خريطة لأسلوب نموها وأيضاً بعض حدودها الفلسفية. وأنا من بين الذين يعتقدون أن الديمقراطية وإرساء نظام لحقوق الإنسان على مستوى الكوكب لا يمكن مقاومتها أو قمعها، على حد سواء، وأن الحدود لا تشكلها إلا حدود الحرية الشخصية نفسها - أي عندما تتجاوز حدود حرياتنا حدود حريات الآخرين من زملائنا من البشر - لأننا جميعاً على أية حال كائنات اجتماعية.

بطبيعة الحال، كوني من أبناء أندورا فلست منقطع الصلة بجوهر معتقداتي. أنا - على كل حال - أُنتمي إلى مجتمع تمكن - بحجمه الصغير وبطريقته التاريخية - من التعلق بالحريات الفردية وقيم التسامح لأكثر من ألف عام. على سبيل المثال، كنت أقرأ مؤخراً عن عصر محكمة التفتيش ومطاردة الساحرات في أوروبا، وأدركت كيف كانت آثارها الضعيفة غير خطيرة في أندورا.

لماذا ينبغي لنا أن نتمسك بهذه الالتزامات بالديمقراطية وحقوق الإنسان تمسكاً قوياً؟ إن النظرية التي أتمسك بها ليست من نظريات الفخر الوطني والتنوير الفكري البهي - ليست كذلك على الإطلاق. إن كائناتنا البشرية ليست أفضل أو أسوأ من حيث الجوهر من أي من أقراننا في الأسرة البشرية. لقد حببنا كما يبدو لي - بإقليم صغير نديره بأنفسنا وهو معزول جداً بجباله وجليده عن سائر العالم. حيث الجميع يعرف الجميع. ومعاملة الجيران بقسوة كانت مهمة أكثر صعوبة. وبالفعل من السهل التعذيب والقتل على الورق أكثر من تعذيب وقتل الإنسان، إلا بالنسبة للذين يتلذذون بالسادية والشر.

في الوقت نفسه، كانت ظروف المعيشة بالغة الصعوبة في أندورا إلى درجة أنه لم يكن بإمكان أحد أن ينجو منها: وكانت الفائدة المشتركة تتحقق بتعاون الجميع من أجل الجميع، وكانت الفائدة المشتركة تترجم إلى منافع فردية من كل نوع لم يكن من الممكن أن يحققها فرد بمفرده أو أسرة بمفردها. وهكذا، كان لنا منذ ١٤١٩

وكما ذكرت في اللجنة الثالثة لقد حان الوقت وأصبحت الرسالة مزدوجة. فنقول للبلدان التي تخاف من حقوق الإنسان والديمقراطية، لا تخافوا، فليس هناك طريق آخر لتحقيق التقدم في حالة الإنسان في السنوات القادمة، إلا ويعتمد على الاقتصاد، أما بالنسبة للبلدان التي تقدر الديمقراطية وحقوق الإنسان فنقول، يجب أن نتجاوز ما وصلنا إليه ويجب أن نسعى لبناء مجتمعات أفضل للجميع.

السيد بابي (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني بشكل خاص، لأسباب سوف أشرحها، أن أخطب الجمعية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". وإنني إذ أتكلم هنا بوصفي ممثلاً للهند بشأن هذا البند، فإن هذا يوضح قيمة الديمقراطية كنظام للحكم وقيمة التنوع الفريد وصلابة الديمقراطية في الهند بشكل خاص.

إنني عضو في الحزب الشيوعي الهندي، وماركسي. وحزبي الذي يكذب الإشاعة المضللة بأن الشيوعية كنظام أيديولوجي تتعارض مع الديمقراطية يعمل داخل البنية الديمقراطية في الهند. نحن نحارب الانتخابات، وكما ترون، نكسبها. ويتولى حزبي الحكم في ولايات كيرالا وبنغال الغربية وتريبورا وانتخب الشعب أشخاصاً شيوعيين لتولي الحكم. ونحن لا نتولى زمام الحكم في نيودلهي على الرغم من أن حزبي طرف في الجبهة المتحدة الحاكمة في الوسط. والدليل على ما وصلت إليه الديمقراطية الهندية من نضج هو أنني كعضو في البرلمان، دعنتي حكومة الهند إلى تمثيلها في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ويشرفني أن أفعل ذلك.

ونظراً لأن الديمقراطية الهندية أكبر ديمقراطية في العالم، فإن الهند تؤيد جميع جهود الأمم المتحدة في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعلى نحو تقليدي تربطنا صلات وثيقة مع كثير من تلك البلدان. وقد شاركنا في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بما في ذلك المؤتمر الأخير الذي عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر. وكانت رسالة بوخارست هي أن الديمقراطية والتنمية وسلامة الحكم مترابطة وأنه ينبغي لهذه الدول، والدول الأخرى التي تدعمها أن تركز عليها جميعاً. لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام (A/52/513) بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

أحث بلدانا كثيرة على أن تتخذ هذه الخطوة بالكامل دون قيود ودون شروط.

والواقع أن هذه هي اللحظة المناسبة لنعكف على التفكير في هذه المسألة. والذكرى السنوية الخمسين للإعلان تقترب بسرعة، ولا ضرر في أن تقوم بعض البلدان بإصلاح داخلي حتى يمكن أن نقيم احتفالاً مناسباً في جميع أنحاء العالم. وفي بعض الأحيان نشعر بالتوتر عندما نستمع إلى تقارير تأتي من مناطق معينة في العالم بشأن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أوضحت أندورا بجلاء موقفها إزاء هذه النقطة في التصويت وفي المشاركة في تقديم بعض مشاريع القرارات في اللجنة الثالثة. والقول بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأتي قبل الحريات الفردية قول فيه مغالطة كبيرة. فلماذا يستبعد الواحد منها الآخر؟ وفي نهاية المطاف، فحتى بلدان، العالم النامي، التي سلكت طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان، لم تكن أسوأ حالاً في مجال التنمية عن تلك التي اختارت النظم الفاشية.

وعلى أي حال، فنظراً لأن عدداً من تلك الدول لم تحاول السير في طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذه المسألة ستظل موضع خلاف دون أي دليل. وبعض البلدان، مثل بلدي، التي تسمي نفسها حماة الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تتخطى الوضع الراهن. ويجب أن نعزز التسامح على جميع المستويات وأن نعطي صوتاً لمن لا صوت له حتى الآن وأن نعزز احترام جميع أفراد المجتمع.

ومن المهم بشكل خاص أن ندخل المعرفة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المدارس حتى ينشأ أطفالنا ولديهم مفاهيم صلبة لكل ما هو حسن، ومعرفة بقيمة كل تعبير عن الشخصية الإنسانية، وفهم بأن المجتمع، رغم قسوة من لا يعرفون معنى التسامح، سيكون أفضل وسيكتسب قوة عن طريق الاحترام الشخصي المتبادل وليس عن طريق القمع، وبالاقتراع وليس بالرصاصات. قد يكون هذا أحد النقاط الهامة اللازمة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان. يجب أن نعلم هذا لأطفالنا. فالمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل تلح بإصرار على التعليم في مسائل حقوق الإنسان ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله في هذا الميدان. وأندورا تكرر اهتمامها لهذا الموضوع حتى يمكن للمدارس في أندورا أن تغرس في عقول الطلبة قيم إعلان ١٩٤٨.

الدول التي نناقش حالتها الآن، على أن تجرد نفسها من أنشطة عديدة كانت محفوظة للدولة. ومع ذلك، فلهذا أيضا آثار سياسية، والواقع أنه إذا صدقت أرقام البنك الدولي، فإن البلدان النامية، التي يأتي ربع دخلها القومي تقريبا من إنفاق الدولة، ما زال يتعين عليها أن تقطع شوطا، قبل أن تلحق بمستويات الإنفاق الحكومي في بلدان العالم المتقدمة النمو، حيث يشكل ذلك الإنفاق ما يقرب من نصف الدخل الإجمالي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ألا تقدم مشورتها للخاصة؛ وعليها أن تحلل بشكل موضوعي حالة كل بلد وأن تقدم المشورة المهنية والمحايدة.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعالج الاحتياجات التي حددتها بوضوح تام الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. ويسلم تقرير الأمين العام القادح لزناد الفكر والمبتكر بأن الصلة بين إرساء الديمقراطية والحكم السليم والتنمية معقدة. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم في عملها بتقييم الاحتياجات المحددة للدول، فرادى أو مجموعات، فيما بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وأن تكييف برامجها تبعا لذلك. وعلى سبيل المثال، هناك مجموعات من البلدان التي ينبغي بناء قدرة الدولة فيها. وعلى عكس ذلك، هناك مجموعات أخرى ربما تكون قدرة الدولة فيها متعاظمة وأصبح من المتعين الآن تسخيرها لاستخدامات أخرى "للتوجيه بدلا من التجذيف". وفي مجموعة ثالثة تكون قدرة الدولة ضعيفة ولكنها مع ذلك لا تستخدم بالطريقة المثمرة المثلى. وعلى ذلك فإن وضع نموذج وحيد للمساعدة في بناء القدرات لن يكون مفيدا.

وهناك مسألة هامة أخرى يجب أن تواجهها جميع الديمقراطيات، وهي تشكل تحديات خاصة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتتمثل في التوازن بين اللامركزية أو التنازل عن السلطة من ناحية، والسيطرة المركزية من الناحية الأخرى. ونحن في الهند مثلا قد توصلنا عن طريق عملية مستمرة للتجربة والاختبار إلى نظام يعمل ولكنه يتطور. وتمثل حركة خطة الشعب في الولاية التي أنتمي إليها تجربة فريدة حيث يشترك الناس مباشرة، على مستوى القواعد الشعبية، في عمليتي التخطيط والتنفيذ من خلال حكم المجالس القروية المنتخبة. وثمة مثال آخر وهو نموذج مجتمع التنمية المجتمعية في الولاية التي أنتمي إليها أيضا. ومن الواضح أنه يتعين إعطاء السلطة للشعب. ومع ذلك، فإن عدم الإحاطة بالخصائص المحددة

وتشرع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في عمل حيوي وأساسي صوب قيام حكومات تمثيلية في وقت لا تزال فيه معظم هذه الديمقراطيات تواجه على نحو متزامن ليس فقط الكفاح من أجل تحقيق التنمية ولكن أيضا تحديين آخرين لا مفر منهما. فمن الناحية الداخلية هناك ضغوط، وربما حاجة أيضا، لأن تتحرك معظم الدول صوب اقتصاد السوق، حيث لا تكون الدولة مجرد موفر للسلع والخدمات، ولكن مسهل أيضا، وعلى الصعيد الدولي هناك التحدي المتمثل في العولمة، ويشير تقرير عام ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم إلى أن

"القوى المحركة للتغييرات العالمية، أخذت تضعف قدرة الحكومات الوطنية على التأثير في النتائج الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل وفاءها بتعهداتها السياسية الوطنية نفسها، ناهيك عن قدرتها على التأثير في الاتجاهات العالمية، شيئا بعيد المنال بالنسبة للممثلين الوطنيين المنتخبين". (E/1997/15، الصفحة ١٣، الفقرة ٨)

وفي الوقت الذي ارتفع فيه اقتصاد السوق إلى معيار مقبول على نطاق واسع، شأنه في ذلك شأن الديمقراطية، فإن البنك الدولي، في تقرير عام ١٩٩٧ عن التنمية العالمية، يرى أن بعض البلدان ليس لديها قواعد مؤسسية للتنمية التي تستند إلى اقتصاد السوق. وفي نفس الوقت فإن الخيارات السياسية الصعبة اللازمة للتحويل إلى اقتصاد السوق تكون أكثر صعوبة في نظام ديمقراطي، فالعاطلين عن العمل لا يصوتون للحكومات غير القادرة على توفير فرص العمل لهم أو التي تفصلهم من العمل. ومهمة تثقيف جمهور الناخبين يمكن أن تكون مهمة ضرورية للحكومات القليلة التجربة بالديمقراطية.

وبوسع الأمم المتحدة أن تساعد ليس فقط في بناء القدرات الوطنية بل أيضا في تجميع الخبرات من الديمقراطيات الأخرى التي سلكت هذا السبيل من قبل. فنحن في الهند مثلا اعتمدنا إطارا من أجل السعي إلى تحقيق النمو المقترن بالعدالة الاجتماعية من خلال قرارات تتخذ بطريقة ديمقراطية. ونحن نطلق عليه اسم سياسة السوق - زائد. وسيسعدنا أن نتقاسم خبرتنا في هذا المجال مع الآخرين.

إن ما يعتد الحياة بالنسبة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هو أن الرشد السياسي الحالي يتطلب تقليص حجم الدولة. ويجري حث الحكومات، بما في ذلك حكومات

العناصر الأساسية، التي تشمل تحسين معدلات التبادل التجاري، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة تدفقات الاستثمارات واستقرارها، وتوفير فرص الحصول على التكنولوجيا على أساس غير تمييزي، وتوافر المساعدة الإنمائية الخارجية وزيادتها. وإذا لم تلب هذه الاحتياجات فستعثر عملية التنمية في هذه البلدان، وسيتهتك نسيجها الاجتماعي ويصبح سكانها متمردين. وسيكون هناك ما يذكر بأن النظم القديمة أتاحت غطاء اجتماعيا: وبما أن التنمية هي الوجه الآخر للديمقراطية في الواقع، فلماذا إذن يظل الوجه الآخر مستترا؟ وقد تصبح قيمة الديمقراطية ذاتها مشكوكا فيها في نهاية المطاف. ولذلك، فإن هناك مصلحة ملزمة لعالم الديمقراطيات الناضجة في أن يرى التجربة الديمقراطية تنجح في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن الأمم المتحدة لديها أولويات عديدة، إلا أن تقديم المساعدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ينبغي أن يحتل مكان الصدارة من بين هذه الأولويات. ومما يؤسف له أن موارد الأمم المتحدة محدودة، وهي في انخفاض وقد أصبح الآن من الصعب بشكل متزايد الوقوف على حقيقة أمرها. ومما يؤسف له أشد الأسف أن الأمم المتحدة قد وصلت إلى هذا المنعطف لأن الهيئة التشريعية لبلد مساهم رئيسي وهو أيضا من الديمقراطيات الرئيسية أثر تجاهل متطلبات الميثاق بضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بسداد أنصبتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة دون قيد أو شرط. وقد تتوق الأمانة العامة، ولها الحق في ذلك تماما، إلى شمولية جديدة أو متجددة إذا كانت العمليات الديمقراطية تُعطى كمبرر لرفض دولة ما سداد ما عليها من مستحقات. ونأمل في أن ينتهي هذا الزيف غير اللائق، وأن تعطي جميع الدول الأعضاء الأمم المتحدة الموارد التي تحتاج إليها للوفاء بالولايات العاجلة العديدة إزاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات الخاصة بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وسيسعد الهند أن تضع تحت تصرف الأمم المتحدة، لصالح الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ما اكتسبته من خبرة وتجارب طيلة الـ ٥٠ عاما الماضية في التحدي المتمثل في تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية لأي شعب من خلال العملية الديمقراطية. ونتمنى لأصدقائنا في تلك البلدان النجاح في المهام الصعبة التي صمموا على التصدي لها.

والمرحلة التاريخية لبلد بعينه أو لمنطقة داخل بلد ما في الوقت الذي يجري فيه التنازل عن السلطة وتحقيق اللامركزية يمكن أن يحبط توافق الآراء الوطني في أي ديمقراطية جديدة أو مستعادة. ومن شأن النمو غير المتكافئ فيما بين مناطق بلد ما، أو التنازل عن المسؤوليات لحكومة محلية لم تتهيأ بعد لتولي تلك المسؤوليات، أو نشوء توترات بين الحكومات المحلية نتيجة لمشورة خارجية تشجعها على اتخاذ مواقف متعننة ضد الحكومة المركزية - من شأن كل هذا أن يعطل أي ديمقراطية آخذة في الازدهار. وفي حالات نادرة، يمكن أن تؤدي هذه الأمور إلى تهديدات لسلامة الدولة ووحدتها. ويتعين ألا تكون المشورة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة مدفوعة بتحيز أيديولوجي، بل يجب أن تكون موضوعية، ومعقولة، ومستجيبة لاحتياجات كل بلد.

وتستحق الجهود التي تبذل لتجربة إدخال أشكال جديدة للعملية الديمقراطية لإتاحة الفرصة للشعب لكي يختار ممثليه على صعيد المجالس البلدية أو المحلية في بعض البلدان اهتمامنا وتقديرنا إذا كنا مخلصين في الاعتراف بالتقاليد التاريخية المختلفة في تطور الممارسة السياسية الديمقراطية.

وتتزايد بالطبع أهمية دور المجتمع المدني. ولا يمكن إلا أن يزداد تأثيره على التطورات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضا. ومع ذلك، فإن المجتمع المدني يعتبر شريكا للحكومة في النهوض بالهدف المشترك، ولا بد من أن يعتبر كذلك. ومرة أخرى، أصبح من المألوف مؤخرا تصور المجتمع المدني كحارس أمين مناوئ لأي حكومة ديمقراطية. وهذا من شأنه أن يجعل العمل الذي تقوم به قلة من المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بهذا الدور في قطاعات محددة وفي بلدان فرادى معيارا عالميا. وهذا أمر غير مستصوب. وينبغي للأمم المتحدة ألا تشجع في عملها مع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هذا الاستقطاب الذي يمكن أن يدمر توافق الآراء السياسي الذي كثيرا ما يكون هشاً والذي تقوم على أساسه هذه الدول.

وعلى الرغم من أننا نتناول أساسا عمل منظومة الأمم المتحدة فإنه ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحقيقة التي سلم بها مؤتمر بوخارست وهي أن للمجتمع الدولي دورا حيويا يضطلع به في دعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وإذا ما أريد لهذه البلدان أن تلبى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد لها من توفير

الإنسان، وفي صياغة القوانين الانتخابية، وفي تسجيل الناخبين والتحقق من شخصيتهم.

والمجال الثالث هو مجال بيئة وسائط الإعلام. إن الحرية والتعددية هما شرطان مسبقان لتحقيق الديمقراطية، وإيجاد صحافة حرة ومسؤولة هو حقاً أمر جوهري لتحقيق التحول الفعال إلى الديمقراطية. ومن المشجع جداً في هذا الصدد أن يرى إلى أي درجة تتوثق العلاقة بين الأمم المتحدة ووسائط الإعلام. وكما يعرف أعضاء الجمعية العامة، إن المنتدى العالمي الثاني للتلفزيون، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥١، قد اختتم توافاً، وشارك فيه عدد أكبر من عدد العام الماضي، خصوصاً من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

والمجال الرابع هو احترام حقوق الإنسان التي هي أساس الديمقراطية. ونحن نشني في هذا الصدد على عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يتأني له، في رأينا، أن يزيد من أنشطته، وينبغي إسداء المزيد من التشجيع له، لإنشاء برامج تعاون ملموس مع الدول الأعضاء. وكما قال بالأمس وزير خارجية بلدي في المنتدى العالمي للتلفزيون:

"من حسن حظنا حقاً أنه لم يعد للدول حق إلحاق الأذى بمواطنيها".

خامساً، إن بناء المؤسسات ونظام الحكم هو مجال آخر بدأت فيه الدول الأعضاء توجه أنظارها شطر الأمم المتحدة، للحصول على مساعدة. وينبغي إيلاء انتباه محدد لتعزيز الإدارة العامة وجعلها أكثر مساءلة وشفافية. إن الجمعية العامة، في جلستها بشأن هذا الموضوع في دورتها الخمسين المستأنفة، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، عالجت الشواغل الرئيسية الآتية: الشرعية السياسية، وحرية تشكيل الجمعيات والمشاركة، وقضاء عادل وموثوق به، وحرية الإعلام والتعبير، وإدارة فعالة وكفؤة للقطاع العام، والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي، في هذا الصدد، الثناء على جهود شعبة الحكم والإدارة العامة والمالية العامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأمانة الأمم المتحدة.

إن إيطاليا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز الديمقراطية في البلدان التي حدثت فيها اضطرابات مؤسسية أو نزاعات. وحالة ألبانيا هي من الحالات المشهودة، وهي

السيد فولشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن سعادتي البالغة اليوم وأنا أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة المعقودة برئاسة سيدي السفير كامارا. فأنت ابنة بارة وقديرة ومبرزة لكارث أفريقيا العظيمة.

وإذ أعلن مشاركتي الكاملة في تأييد الملاحظات التي أدلى بها ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني أود أيضاً أن أبرز بعض القضايا التي توليها إيطاليا أهمية خاصة.

إن عبارة "التحول إلى الديمقراطية" تشير إلى العملية التي تصبح بموجبها عناصر مجتمع من المجتمعات مشاركة بشكل متزايد في شؤونهم. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء في هذه العملية بإسداء العون لها على إقامة نظام أكثر إنصافاً وفعالية في حكم شعوبها وعلى تعزيز مجتمعاتها المدني. ويمكن أن تساعد المنظمة من خلال أنشطتها الخاصة بإقامة السلام، وصيانة السلام، وبناء السلام. والواقع، كما نعرفه جميعاً، هو أن معظم النزاعات التي تبذل فيها الأمم المتحدة أنشطتها في سبيل السلام إنما هي نزاعات داخلية. ويتزايد باطراد الطلب على الأمم المتحدة لكي تبادر إلى وضع برامج تعزز إشاعة ثقافة ديمقراطية، للمساعدة على التفاوض في تسوية النزاعات وتنفيذ تلك التسوية، مع بذل جهود، إثر ذلك، لمساعدة البلدان المتأثرة على إعادة بناء مؤسساتها وتعزيز السلام فيها.

وأعتقد أن هناك خمسة مجالات رئيسية ينبغي التأكيد عليها لتحقيق هدف جعل الديمقراطية أداة عالمية. فالمجال الأول هو الأحزاب السياسية والحركات السياسية والمجتمع المدني التي هي كلها - حقاً - عناصر جوهريّة لأية ديمقراطية سليمة. يضاف إلى ذلك أن النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأخرى يمكن أن تكون أيضاً قوى رئيسية في التحرك نحو الديمقراطية.

والمجال الثاني هو مجال المساعدة الانتخابية. إن المجتمع الدولي، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في كتاب أرسل حديثاً إلى الدول الأعضاء، قد زاد لجوءه إلى الأمم المتحدة للحصول على مساندتها في هذا المجال الهام. وقد أسهمت إيطاليا إسهاماً نشطاً - في أفريقيا وأمريكا الوسطى وأوروبا - في برامج للمساعدة الانتخابية وتعزيز المجتمع المدني، وفي التربية والتدريب على حقوق

ونود كذلك أن نهني حكومة رومانيا على تنظيمها مثل هذا المؤتمر الناجح.

وأخيرا تقدر إيطاليا تقديرا عميقا قرار مؤتمر بوخارست بعقد المؤتمر التالي في بلد أفريقي. وقد فهمت هذا الصباح أنه تقرر عقده في بنن. إن هذا القرار يرمز إلى الإسهام الذي لا يقدر بثمن الذي يمكن أن تقدمه بلدان القارة الأفريقية في جعل الديمقراطية - مفهوما وممارسة - شيئا يشمل العالم كله.

السيد سبتسر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة تاييدا تاما النتائج التي خلص إليها التقرير الأخير للأمين العام عن دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة - وبوجه خاص ما ورد فيه من ملاحظات وتوصيات تتعلق بالمساعدة الانتخابية وتعزيز المجتمع المدني وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال العملية الديمقراطية والحكم وتعزيز الديمقراطية للقرن الحادي والعشرين.

وتظل الولايات المتحدة على التزامها بتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في العالم. ونحن نضمهم أن كثيرا من هذه الدول تواجه تحدي الانتقال المتزامن من الفاشية إلى الديمقراطية ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بل وفي بعض الأحيان من الحرب إلى السلام.

وهذا هو السبب في ترحيبنا بتركيز مؤتمر بوخارست الذي عقد مؤخرا على الصلة الحاسمة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة. وهو السبب في ترحيبنا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لاستخدام خطة الديمقراطية والحكم وسيلة للربط بين خطتي الأمم المتحدة للسلام والتنمية.

ولا تعكس الزيادة المطردة في عدد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عالمية قضيتنا المشتركة فحسب بل وفعالية تنوع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

وستواصل الولايات المتحدة عملها بالتعاون الوثيق مع الأمين العام والدول الأعضاء من أجل زيادة تعزيز هذا الدعم البالغ الأهمية. ويشرفنا أن نكون من مقدمي مشروع

أحدث مثال على ذلك. وبعد الاتمام الناجح لعملية ألبا وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ذلك البلد، عقد في روما، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر وزاري. وقد أدلى، بهذه المناسبة، وزير خارجية إيطاليا، السيد لمبرتو ديني، ببيان جاء فيه:

"إن سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي، ورفع المستويات في التربية والصحة والإدارة العامة، وإعادة هيكلة المعايير ورفع مستواها في قوات الشرطة والدفاع إلى مستوى المجتمعات الحديثة والديمقراطية، كلها عناصر برنامج شامل لإيجاد الشروط الصحيحة لاستقرار طويل الأمد".

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أيضا أن يسهم إسهاما كبيرا جدا في عملية تعزيز الديمقراطية. إن هذا التعاون يحدث اليوم في أوروبا، خصوصا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نرحب بحقيقة أن الجمعية العامة ستناقش مرة أخرى هذا البند في الأيام القادمة مع ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

هناك حدثان سلطا هذا العام الضوء على المناقشة حول الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، هما: المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي انعقد في بوخارست برومانيا، من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، و "المؤتمر الدولي المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة"، المعقود بنيويورك من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

إن مؤتمر بوخارست، الذي اشترك فيه بلدي اشتراكا نشطا، قد نوه بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة، التي هي علاقة تعزز إحداها الأخرى تعزيزا متبادلا. وقد أضاف المؤتمر بعدا جديدا إلى النقاش حول الديمقراطية، وولد تفكيراً جديدا بشأن التعاون الدولي في هذا المجال. وتتضمن القضايا الجديدة المطروحة للنظر فيها دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التحول إلى الديمقراطية، واشترك الجنسين فيها، واستعمال العولمة في صالح تعزيز الديمقراطية.

إن إيطاليا ترحب بالإرشادات التوجيهية والمبادئ والتوصيات التي أقرها مؤتمر بوخارست ونيويورك.

الصالح هما القاعدتان الأساسيتان للسلام والتنمية في أي مجتمع.

كذلك يلاحظ وفدي الأهمية التي يوليها الأمين العام لقيام المجتمع المدني بدور حاسم في عمليتي الديمقراطية والتمكين. ونحن نتفق مع هذا الرأي ونرى أيضا أن دور المجتمع المدني ينبغي ألا يقتصر على العملية الديمقراطية وحدها. فللمجتمع المدني دور لا يقل أهمية في مجالات مثل تعزيز التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

كما أن وفدي يتفق وتوصية مؤتمر بوخارست القائلة بأنه لكي يتحقق النجاح المطلوب في عملية إقامة الديمقراطية، ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بالتعاون مع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لتقديم الدعم الكافي لبلوغ أهداف الديمقراطية وتعزيز وتوسيع برامج الحكم والديمقراطية والمشاركة.

ومنظومة الأمم المتحدة تواصل القيام بدور هام في مساعدة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في مواجهة تحديات تطوير هياكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية البشرية المستدامة. ويشير وفدي بارتياح إلى ملاحظة الأمين العام أن الأمم المتحدة لا تؤيد أي شكل معين للحكومة، وأن الديمقراطية هدف وليست نموذجا.

ولقد طوى الماضي عصر الحرب الباردة بينما يبقى التهديد بالمنازعات داخل الدول في بعض أنحاء العالم اليوم، حيث تحول التركيز إلى النضال الداخلي. وأصبح من المسلم به على نطاق واسع أن دور الأمم المتحدة في المساعدة على مواجهة تلك التهديدات للسلام، دور أكثر تعقيدا بكثير. بيد أننا لا نستطيع التهرب من مسؤولياتنا ببساطة بحجة أن المهمة أصبحت عسيرة للغاية.

ومسؤوليات منظمنا أمام الشعوب في تلك البلدان والأقاليم، ومسؤولية الدول الأعضاء عن المساعدة في تعزيز وتوطيد الثقافات والمجتمعات الديمقراطية، تلقى على عاتقنا طلبات جديدة ونحن نعد للدخول إلى القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يتفق وفدي تماما مع ملاحظة الأمين العام بأن عملية الإصلاح الجارية على مستوى المنظومة تتيح لنا فرصة ملائمة للتأمل في ابتكار النهج لمواجهة هذه التحديات.

القرار دعما لجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يولي وفدي أهمية خاصة لهذا البند من بنود جدول الأعمال، ويسره أن يشترك في هذه المناقشة.

فلقد ظلت الأمم المتحدة على مدى العقود تتصدر كفاح الشعوب في جميع أنحاء العالم من أجل العدل والمساواة وممارسة حقوقها الديمقراطية وحرياتها الأساسية.

وتخلصت أفريقيا من نير الاستعمار، وتخلص بلدي بالذات، بدعم من هذه المنظمة وأعضائها، من ويلات الطغيان العرقي الذي عرف بنظام الفصل العنصري.

ولا تزال قارتنا تعاني من حوادث متفرقة من النزاعات الأهلية والدكتاتورية العسكرية. ولذلك من الملائم جدا أن يخرج الأمين العام بتقرير ثاقب النظر عن هذا البند من جدول الأعمال، يتضمن نهجا شاملا إزاء تعزيز الديمقراطية للقرن الحادي والعشرين.

وتكمن أهمية التقرير في أنه يتصدى لعملية إقامة الديمقراطية العالمية بطريقة متكاملة ويؤكد أن الديمقراطية ممارسة لا تدخل حصرا في أي من خطط منظمنا السياسية أو الإنمائية بل ينبغي أن تعالج بأسلوب شمولي.

كما يستند التقرير إلى النتائج والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعني بالديمقراطية والتنمية، المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويود وفدي أن يبرز النتيجة التي تم التوصل إليها ومؤداها أن الحكم الصالح هو الحكم الفعال والتشاركي والشفاف والمتسم بالمساءلة والمساواة والذي يعزز سيادة القانون.

ولا تكون للحكم فعاليتها إلا حين تتوافر فيه ثلاثة عناصر أساسية هي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تعمل متشاركة في سبيل تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفضي إلى ضمان التنمية البشرية المستدامة. والبنية الديمقراطية السليمة والحكم

في إنماء الموارد البشرية، فإنها تمكن شعوبها أن تصبح وكلاء إنمائها وأن تعزز مجتمعا مدنيا قويا.

ويقدم تقرير الأمين العام نظرة شاملة للمسائل ذات الصلة بالديمقراطية. ويسر وفدي أن يتفق مع ملاحظاته وأن يؤيد التوصيات التي يتضمنها التقرير بشأن المساعدة في العمليات الانتخابية، وتقوية المجتمع المدني، وتنسيق الأنشطة بين الديمقراطية والحكم، وتعزيز الديمقراطية في القرن التالي.

وكما يشير التقرير، ندرك أنه في عالم يضم عددا كبيرا من الديمقراطيات الناشئة، يجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تتخذ المزيد من الخطوات لضمان تعاون أفضل، وأن تنسق أنشطتها من أجل الديمقراطية بما في ذلك توفير المساعدة للعمليات الانتخابية. وتأيدا لأنشطة الأمم المتحدة في المساعدة للعمليات الانتخابية، شاركت جمهورية كوريا في سائر بعثات مراقبة العمليات الانتخابية، بما فيها بعثات كمبوديا وجنوب أفريقيا وموزامبيق وفلسطين والبوسنة والجزائر.

واسمحوا لي أن أؤكد أنه في كل مجالات جهود الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية، تقف كوريا على أهبه الاستعداد للاستمرار في مشاركتها وتأيدها النشطين. إن كوريا بوصفها ديمقراطية ناشئة نسبيا، تلتزم بصورة خاصة بدعم الديمقراطية والحكم الرشيد وتكريسهما في جميع أرجاء العالم.

ونحن نعتقد أن الديمقراطية هي إحدى اللبنات الأساسية لبناء الديمقراطية والرخاء. ومن بين لبنات البناء الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالديمقراطية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبمناسبة ذكر هذا، دعوني أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالاحتفال الهام الذي سيقام في العام المقبل احتفاء بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن نشق بأن ذلك الاحتفال سيساعد على زيادة تصميم المجتمع الدولي على تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في كل أرجاء العالم.

واختتاماً لهذا البيان، يود وفدي أن يشكر الحكومة الرومانية على استضافتها للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بشأن الديمقراطية والتنمية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وفد رومانيا لدورها القيادي في تقديم مشروع القرار الهام هذا.

وبما أن وفدي من مقدمي مشروع القرار فإنه يؤيده تماما ويرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعيش اليوم في عالم يتمتع بقدر أكبر من التعددية وبعدد أكثر من الحكومات الديمقراطية والمؤسسات العالمية الديمقراطية من أي وقت في التاريخ البشري. وجمهورية كوريا، بوصفها بلدا واجه تحديات كثيرة في رحلتها الطويلة إلى الديمقراطية التي تتمتع بها اليوم، تعرف الأهمية الكبيرة جدا للتعددية السياسية واحترام الحقوق الإنسانية. لذا يسعدنا أن نكون أحد مقدمي مشروع القرار A/52/L.28 المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول قد نجح في اعتناق الديمقراطية، فما زالت الديمقراطية في الكثير من أنحاء العالم بناء هشاً أسسه الاجتماعية والاقتصادية ضعيفة. وفي بعض المناطق، ما زال هناك عدد محير من الناس يعاني من أنظمة قمعية وتسلطية. وفي الكثير من الديمقراطيات الجديدة، تهدد المصاعب الاقتصادية التأييد الشعبي للمجتمعات المفتوحة والأسواق الحرة بخطر التقيؤ.

ويتطلب نجاح التغييرات الديمقراطية القيادة الحكيمة والحكم الرشيد والتأييد الشعبي بالإضافة إلى ظروف خارجية مواتية. وللمجتمع المدني دور حيوي يلعبه في هذه العملية. بل إن انشغال المنظمات غير الحكومية بالديمقراطيات الناشئة قد ساعد على إرساء أسس تقليد التعددية. كما نعتقد أيضا بأنه ينبغي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستمررا في تأييد جهود حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لدعم جذور أنظمتها الجديدة.

ونود أيضا أن نؤكد لك أيتها السيدة الرئيسة أن جمهورية كوريا ستستمر في تقديم مختلف أشكال المساعدة لبلدان العالم ذات الديمقراطيات الجديدة. ومن بين الطرق العديدة التي ما زالت كوريا تساعد بها تلك البلدان هي برنامجها الموسع للمساعدة الإنمائية وخاصة عن طريق دعم إنماء الموارد البشرية. واستنادا إلى تجربتنا، يعتبر رأس المال البشري القوي من أهم المكونات الهامة للتنمية وهو حيوي لتقوية جذور أية ديمقراطية ناشئة. وحينما تستثمر البلدان بدرجة كبيرة

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على حد سواء. وجرت كلتا عمليتي الانتخاب تحت إشراف لجنة انتخابات مستقلة.

وفي مجال المشاريع الإنمائية، أنشئ المزيد من المدارس الثانوية، وشُيد كذلك مستشفى جديد ومطار دولي جديد، وشُقت طرق جديدة، وأجريت تحسينات كثيرة في إمدادات المياه والكهرباء.

إن تنفيذ هذه المشاريع الإنمائية، تحت شعار العدالة الاجتماعية المذكور أعلاه، يأتي بالتالي انسجاماً مع مبدئي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مثلما يرد في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/52/513).

ويوافق وفد بلادي أيضاً على الفقرة ٢٧ من التقرير التي تقول إن الأمم المتحدة:

"لا تؤيد أو تشجع شكلاً معيناً من أشكال الحكومة. فالديمقراطية ليست نموذجاً ينسخ بل هدف يتعين بلوغه". [A/52/513، الفقرة ٢٧]

ويؤمن وفد بلادي بهدف تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والمساواة والتمتع بحقوق الإنسان، وليس عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة فحسب.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمم المتحدة على توفير المساعدة المالية والسوقية من أجل تنفيذ برنامج تصحيح الأوضاع وإعادة الإعمار خلال فترة السنتين عندما كانت غامبيا تحت الحكم العسكري. وقد مكنتنا هذا من الدخول في ديمقراطية حقيقية باتت الآن موضع تنفيذ في غامبيا.

ويواصل وفد بلادي الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة من أجل توطيد دعائم الديمقراطية وتعزيزها. وإن نظام الديمقراطية الذي نعمل به في غامبيا تحول من أقوال إلى أفعال، والمبادئ الديمقراطية التي يتضمنها دستورنا الجديد لا تعتبر بعد الآن مجرد قوانين غير معمول بها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.28.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلق وفدي أهمية كبيرة على هذا البند من بنود جدول الأعمال. لذا جاء هذا البيان، وهو أول بيان لي من على هذا المنبر.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل. وأوجه التهاني إلى وفد رومانيا للنجاح الذي أحرزه المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية.

وقبل تموز/يوليه ١٩٩٤، كان اسم غامبيا مقترناً بسياسات الأحزاب المتعددة والانتخابات الدورية. وظاهرياً، كانت هذه الحالة موضع إشادة المجتمع الدولي بها. ورغم هذا، وفي الوقت الذي كانت فيه غامبيا تنفرد بكونها إحدى البلدان الأفريقية ذات الأشكال الديمقراطية للحكم التي تنسم بالانتخابات الدورية، كانت بديمقراطيتها المزعومة تعج بالفساد والفقر والظلم الاجتماعي الواسع الانتشار.

ولتفادي انجراف البلاد في الصراع المدني، تدخل العسكريون في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ بصورة سلمية وأدخلوا برنامجاً شاملاً للتصحيح وإعادة التعمير قُسم إلى جوانب متعلقة بالحكم ومشروعات إنمائية. وأدخلت جوانب جديدة ذات معنى إلى الديمقراطية عن طريق الشروع في برنامج تعليم مدني في بلد تبلغ نسبة الأميين بين سكانه ٨٠ في المائة. وقام العسكريون أيضاً بتخفيض سن الاقتراع من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة، ليجعلوا الديمقراطية أكثر تشاركية، وعدلوا دستور ١٩٧٠ لكي لا يقتصر على المفاهيم التقليدية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واستقلال القضاء وأحكام القانون فحسب، ليشمل الحق في التنمية في المجال الاجتماعي والاقتصادي أيضاً.

وكذلك أنشئ لأول مرة منصب أمين المظالم لجعل الحكومة والخدمات العامة أكثر استجابة لحقوق المواطنين واحتياجاتهم. وإن الجانب الحكومي للبرنامج واكب تنفيذ مشاريع التنمية.

إن ما حققته الحكومة العسكرية كان محل إعجاب ولا نظير له. فخلال هذه الفترة الوجيزة الممتدة لسنتين، نظمت استفتاء لاعتماد الدستور المنقح، وأجرت انتخابات حرة ونزيهة - انتخابات رئاسية جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وانتخابات تشريعية جرت

اعتمد مشروع القرار A/52/L.20/Rev.1 (القرار ١٩/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

أود أن أذكر أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار A/52/L.28، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه وهي: إسبانيا، أنغولا، أورغواي، بيلاروس، تايلند، جنوب أفريقيا، سيراليون، سورينام، فرنسا، كرواتيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.28 (القرار ١٨/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
تقرير الأمين العام (A/52/313)
مشروع القرار (A/52/L.20/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/52/L.20/Rev.1.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.20/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟